جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: (تنظيم سياسي وإداري)

علاقة السلطة السياسية بالمؤسسة العسكرية في الجزائر 2004 - 2018

إعداد الطالب: حمدي محمد الصالح

إشراف الأستاذ: د. بوعافية محمد الصالح

أعضاء لجنة المناقشة :

(الرتبة العلمية) إسم ولقب الأستاذ	الصفة
د. بابا عربي مسلم	رئيسا
د. بوعافية محمد الصالح	مشرفا ومقررا
أ. كافي عبد الوهاب	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم:.....

السنة الجامعية 2019/2018م

كلمة شكقر وتقدير

أحمد الله وأشكره أن أنعم علي بإتمام هذا البحث

ومن ثم يقتضي مني واجب الشكر والاعتراف بالفضل أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان للدكتور بوعافية محمد الصالح الذي لم يدخر جهدا في النصح والتوجيه والتشجيع وأسأل الله أن يجزيه خير الجزاء.

كما أتقدم بشكري وامتناني لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة، شاكرا من خلالهم جميع أساتذة قسم العلوم السياسية كل باسمه، الذين يعتبرون قدوة يحتذى بها في الجد والمثابرة والتواضع ولا يبخلون في تقديم يد العون والمساعدة للطلبة.

وأخص بالشكر رفيقة دربي التي ساعدتني وكانت سندا لي في إنجاز هذا العمل.

لكم مني فائق الاحترام والتقدير والثناء

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والدي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه، وأسأل الله أن يجعل هذا البحث في ميزان حسناته

إلى والدتي الكريمة نسأل الله أن يحفظها ويرعاها

إلى شريكتي في الحياة وكل أبنائي

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم

إلى الأصهار والأنساب

إلى العائلة والأحباب

إلى جميع الأصدقاء

إلى الزميلات والزملاء

الكلمات المفتاحية

السلطة السياسية، المؤسسة العسكرية، النظام السياسي، مؤسسة الرئاسة، الدستور الجزائري، الانتخابات الرئاسية، الأحزاب السياسية.

Political authority, Military establishment, Political system, Presidency foundation, The Algerian constitution, Presidential election, Political parties.

Autorité politique, Etablissement militaire, Système politique, Fondation de la présidence, La constitution Algérienne, Les élections présidentielles, Les parties politiques

ملخص المذكرة

لعبت المؤسسة العسكرية أدوارا سياسية فعالة وحاسمة في التاريخ السياسي للجزائر، وذاك منذ بروز الدولة الوطنية، إذ كانت ممثلة في جيش التحرير الوطني الذي استكمل دوره بعد الاستقلال في مسيرته لبناء الوطن، حيث أصبح الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير هو المؤتمن والوصي الذي يمارس أهم الأدوار السياسية.

لم يتراجع هذا الدور رغم محاولات التحييد الحثيثة بإقرار التعددية الحزبية وبداية التحول إلى الديمقراطية، حيث شكل إلغاء الجيش لأول انتخابات تشريعية تعددية أبرز مظاهر الاستمرار في هذا الدور لتليه مظاهر وأشكال أخرى للتدخل في المحطات السياسية التي تبعته.

غير أن فترة رئاسة بوتفليقة شهدت تراجعا ملموسا لهذا التدخل لصالح مؤسسة الرئاسة بعد سلسلة الجهود لتحييدها عن الحياة السياسية بفعل تغييرات عميقة على مستوى بنيتها الهيكلية، وكذا نخبها القيادية في ظل ضغط رهانات داخلية وخارجية، إلا أنه يبقى تراجعا نسبيا ارتبط بشخص الرئيس بوتفليقة ومؤسسة الرئاسة، قابله تهميش لأدوار باقي المؤسسات السياسية وضعف الطبقة السياسية وتغييب دور المجتمع المدني.

RESUME

L’armée a joué un rôle politique actif et décisif dans l’histoire politique de l’Algérie. Depuis l’émergence de l’État national, elle a été représentée au sein de l’Armée de libération nationale, qui a achevé son rôle après la construction du pays après l’indépendance. Politique.

Ce rôle n'a pas diminué malgré les tentatives de neutralisation du multipartisme et le début de la transition vers la démocratie, où l'abolition de l'armée lors des premières élections législatives pluralistes a mis en évidence la poursuite de ce rôle, suivi de manifestations et d'autres formes d'ingérence dans les postes politiques qui ont suivi.

Toutefois, la présidence de Bouteflika a connu un déclin significatif de cette intervention après une série d’efforts visant à la neutraliser de la vie politique en raison de profonds changements au niveau de sa structure, ainsi que de ses élites dirigeantes sous la pression de paris internes et externes. Il était marginalisé par les rôles d'autres institutions politiques, la faiblesse de la classe politique et l'absence de société civile.

Abstract

The military has played effective and decisive political roles in the political history of Algeria, since the emergence of the national state. It was represented in the National Liberation Army, which completed its role after independence in its march to build the country. The National Popular Army became the descendant of the Liberation Army. Political issues.

This role did not decline despite the attempts to neutralize the adoption of multi-party and the beginning of the transition to democracy, where the abolition of the army for the first legislative elections pluralism most prominent aspects of the continuation of this role to the manifestations and other forms of intervention in the political stations that followed.

witnessed a significant decline in this intervention in favor of the presidency after a series of efforts to neutralize it from political life due to profound changes in the structure of its structure and its leadership elites under the pressure of internal and external bets, but it remains a relative decline associated with the person of President Bouteflika and the Presidency, He was marginalized by the roles of the other political institutions, by the weakness of the political class and by the absence of the role of civil society.

مقدمـــة

تعتبر المؤسسة العسكرية أحد المكونات الأساسية لأي نظام سياسي، وقد أثارت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية اهتمام الباحثين والمتخصصين، نظرا لما يكتسيه موضوع العلاقات المدنية العسكرية من أهمية، خاصة ما تعلق منها بدور العسكر في بناء الدولة وفي صناعة القرار السياسي؛ فيعد تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية مسألة لصيقة بمختلف الأنظمة الإفريقية والعربية ودول العالم الثالث عامة، فالمؤسسة العسكرية دائما ما تشغل حيزا مهما على صعيد الحياة السياسية وهو ما أطلق بعض الباحثين عليه: "زرع المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية"[1]، إضافة إلى ذلك فإننا نجد الكثير من الدول تمنح الجيش بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون عدد من الامتيازات وهامشا من الاستقلالية، بوصفه مؤسسة يجوز له استخدام القوة فلدى الجيش الوسائل اللازمة للاستيلاء على السلطة السياسية أو على الأقل ممارسة نفوذ طاغ على هذه السلطة، وهذا ما يحدث في الجزائر، فالمؤسسة العسكرية ومنذ الاستقلال تلعب الدور الرئيس في اختيار الرؤساء، حيث يجد السياسي نفسه في صراع مباشر مع العسكري عند كل موعد انتخابي، صراع كثيرا ما تفوق فيه العسكري لأسباب أو لأخرى بالصندوق أو بلا صندوق، فالمؤسسة العسكرية تجاوزت كل حدود مهامها الدستورية وامتدت سلطتها لتفصل في خيارات البلاد بشكل كاد يلغي وجود مؤسسات الدولة المخولة بذلك، حتى وصف أحد الباحثين الأميركيين وضع الجزائر نهاية التسعينات قائلا: "إذا كان لكل دولة جيش، فإن للجيش الجزائري دولته"[2] وهذا نظرا لخصوصية المؤسسة العسكرية الجزائرية فهي تتمتع بالشرعية التاريخية لكونها سليلة جيش التحرير الوطني، لكن وعقب أحداث أكتوبر 1988 وسن دستور 1989 الذي سمح بالتعددية والانفتاح السياسي، وحاول تحييد المؤسسة العسكرية من خلال عدم منحها أي دور في الحياة السياسية وهو ما عززه أيضا دستور 1996.

---

[1] فوزية قاسي وعربي بومدين، العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري، **سياسات عربية**، العدد 19، مارس 2016، ص 54.

[2] مسلم بابا عربي، **الجيش والانتخابات في الجزائر (1991-2004)**. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص التنظيمات السياسية والإدارية جامعة الجزائر، 2005، ص 2.

أهمية الدراسة:

في إطار تناول أهمية الدراسة يمكنً الإشارة إلى ما يلي :

- تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع أساسا فيكونها تحاول تناول موضوع ذو أهمية بالغة
- أنها محاولة لبحث ودراسة و إبراز العلاقة بين المؤسسة العسكرية و السلطة السياسية في الجزائر.
- إن موضوع العلاقة بين المؤسسة العسكرية و السلطة السياسية يكتسي أهمية كبيرة من الناحية الواقعية وذلك من خلال محاولة رصد و تحليل طبيعة دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الجزائر.
- ينصرف مضمون هذه الدراسة إلى محاولة تزويد الباحثين و المهتمين بالشأن السياسي بمادة علمية ذات أهمية من الناحيتين النظرية و المنهجية لطبيعة دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

هذا و يمكن القول أن الأهمية العلمية للموضوع كما سبق ذكره و الأسباب الموضوعية لاختياره تتعلق ربما بندرة الدراسات المتخصصة عن العلاقات المدنية –العسكرية في الجزائر خاصة باللغة العربية، و يمكن القول أنه لا توجد دراسات أكاديمية متخصصة كثيرة باللغة العربية عن هذا الموضوع بقدر ما هنالك دراسات تناولته كجزء من موضوع أشمل، و حتى الدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع فهي إما دراسات يغلب عليها الطابع الصحفي أو يكون موضوعنا فيها نقطة جزئية من موضوع أشمل،أو تتناول جانباً جزئياً من جوانب الموضوع.

أما الأهمية العملية للموضوع فتتجلى في كونه يتعرض لمحاولة دراسة و فهم و تفسير طبيعة العلاقة المدنية–العسكرية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضــوع

إن ما يدفعنا إلى اختيار هذا الموضوع هــو:

- رغبة شخصية ملحة في معالجة المواضيع ذات الصلة المباشرة و الوثيقة بالواقع السياسي للبـلاد،حيث أن الباحث مطالب في النهاية بتقديم أجوبة مقنعة و حلول شافية لما يطرحه واقع الحـال من تساؤلات و استفهامـات.
- إن مثل هكذا مواضيع يعتبر من الطابوهات التي لا يحبذ الكثير من الدارسين والباحثين الخوض فيها لما فيها من خصوصيات، هذا ما أثار فضولي ورغبتي في المساهمة في إثراء هذا الموضوع ولو بالشيء القليل.
- كون التطورات التي مست الحياة السياسية وتنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخل المؤسسة، شكلت رغبة قوية في دراسة هذا الموضوع لإماطة اللثام عما يعتريه من غموض.
- أن دراسة موضوع العلاقة بين المؤسسة العسكرية و السلطة السياسية في الجزائر تأتي من منطلق رغبة شخصية في التطرق إلى واحد من المواضيع الأصيلة في حقل العلوم الاجتماعية بصفة عامة و علم السياسة بصفة خاصة ، و التي من شأنها أن تساهم دراستها في توضيح الرؤى و رسم تصور شامل حول الواقع السياسي للبلاد.
- محاولة التعرف و الإحاطة بالمتغيرات الداخلية و الخارجية المرتبطة بأداء كل من المؤسسة العسكرية و السلطة السياسية.
- حاجة المكتبة الجزائرية المتخصصة إلى المزيد من الدراسات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية و السلطة السياسية، وهما المفهومان اللذان رغم الأهمية البالغة التي احتلاها منذ استقلال الجزائر سنة 1962، لم يأخذا نصيباً وافراً من الاهتمام العلمي و البحثي ، فحجم الدراسات المتوفرة لا يناسب تماماً حجم المكانة التي يحتلانها.

و من الأسباب الموضوعية التي تقف وراء هذا الاختيار،طبيعة الموضوع الذي يشكل في نظرنا مجالاً ملائماً لتوظيف مختلف الأدوات المنهجية و التقنيات البحثية و اختبار

مدى قدرة الباحث على استخدام الزاد العلمي المحصل طيلة سنوات التكوين في مرحلة التدرج و مرحلة ما بعد التدرج . فموضوع مثل هذا يمكن القول أنه يشكل تحدي حقيقي لاختبار قدرات الباحث.

بالإضافة إلى ذلك تبرز الأسباب الموضوعية في اختيار هذا الموضوع من القيمة العلمية لموضوع علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية في الجزائر،إضافة إلى أنه موضوع مهم على مستوى الطرح العلمي والأكاديمي ، وهو ما يشجع الباحثين والدارسين على بدل المزيد من الاجتهاد ومحاولة إثراء الموضوع من جانبه النظري والتطبيقي.

أهداف الدراســة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف التي يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

أولاً: هدف أكاديمي بحثي يتمثل في محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع المؤسسة العسكرية و السلطة السياسية من خلال الإطار المفاهيمي ، و إثراء الرصيد المتوفر فيما يخص الدراسات المتعلقة بهذا المجال ، و أيضاً السعي إلى المساهمة في إثراء الأطر النظرية المعتمدة في دراسة و تحليل هذا الموضوع.

ثانياً: هدف علمي محض يتمثل في:

- رصد و تحليل أبعاد و مؤشرات العلاقة بين المؤسسة العسكرية و السلطة السياسية في الجزائر.
- رصد و تحليل التحديات التي تواجه المؤسسة العسكرية في إنجاح تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر.
- الكشف عن المحددات و تحديد العوامل التي تدفع الجيش للتدخل في الحياة السياسية والبحث عن دور المؤسسة العسكرية الجزائرية و مدى تأثيرها على صناع القرار السياسي.

الدراسات السابقة:

لا يمكن إقامة أي دراسة دون الاعتماد والارتكاز على أدبيات سابقة تصب في نفس سياق الموضوع،لأن العلم والمعرفة تراكمية مما يجب علينا الاعتماد في موضوعنا على بعض الأدبيات الخادمة للدراسة أو التي لها صلة بها ، لهذا فقد اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المصادر التي تقع ضمن المراجع التي يعتد بها في الأعمال العلمية ،و هي تشمل ما يلي:

- كتب و مقالات و تقارير عربية و أجنبية قام بتأليفها باحثون متخصصون و صادرة عن جامعات و مراكز و مؤسسات بحثية متخصصة.
- رسائل للماستر و للماجستير و الدكتوراه تناولت بعض قضايا الاحزاب السياسية و السياسات العامة في الوطن العربي و المغرب العربي ، و أجازتها جامعات عربية و أجنبية.
- بحوث منشورة في دوريات علمية ، عربية و أجنبية.

و عموماً يمكن تلخيص أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراستنا في:

*رسالة الماجستير للأستاذ مسلم بابا عربي تحت عنوان الجيش والانتخابات في الجزائر 1991-2004 سنة 2005 والتي عالج فيها مدى تفسير تدخل الجيش في الإنتخابات، أما دراستنا فلن تقتصر عن تدخل الجيش في الانتخابات فحسب بل في تدخلها في الحياة السياسية عامة وكذلك الفترة فنحن سنبدأ من حيث انتهت هذه الدراسة.

*مذكرة سناء تريكي لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي من مهيدي بأم البواقي سنة 2014، تحت عنوان دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي –دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، وكانت إشكالية الدراسة كالآتي: ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في النظام السياسي في كل من مصر والجزائر.

*مذكرة لعبيدي مراد لنيل شهادة الماستر الموسومة:المؤسسة العسكرية في الجزائر والذي عالج فيها الإشكالية التالية: ما هي حدود تراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر في ظل التحولات الراهنة؟ .

مشكلـــة الدراســـة

إن القول بعدم كفاية الدراسات المتخصصة عن المؤسسة العسكرية و السلطة السياسية في الجزائر وعلاقاتهما ببعضيهما البعض بالجزائر كما سبق ذكره .يجعل الهدف من الدراسة هو السعي لمحاولة فهم و تحليل حقيقة العلاقة بين هذين المفهومين ،خاصة و أن الرئيس السابق بوتفليقة بعدما جيء به لتولي الحكم من طرف المؤسسة العسكرية سنة 1999 صرح في أحد لقاءاته الصحفية قائلا " لا أريد أن أكون ثلاثة أرباع رئيس" قاصدا بذلك الحد من السلطة السياسية غير الدستورية للقادة العسكريين. و منه طرحنا تساؤلاً رئيسياً يتمثل في:

- **ما مدى تدخل المؤسسة العسكرية في السلطة السياسية بالجزائر منذ 2004 إلى غاية 2018 ؟**

و ينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هـي :

ما هي الأصول التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية؟

كيف ساهمت المؤسسة العسكرية في إدارة المشهد السياسي بالجزائر؟

ما هي التحديات الجديدة للمؤسسة العسكرية؟

ما هو تصور العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية مستقبلا؟

حدود الإشكاليـــــة

هناك ثلاث حدود للإشكالية وهي:

***الحدود العلمية**:اقتصرت الدراسة على دراسة أربعة متغيرات هي المؤسسة العسكرية السلطة السياسية، النظام السياسي وكذلك الانتخابات، و ذلك للتعمق في كل متغير و لدراسة العلاقة بين كل متغير و آخر توخياً للدقة و ضبطا للموضوع..

***الحدود الجغرافية:** أو المكانية للإشكالية، وهي حدود الدولة الجزائرية، حيث سيرتكز الاهتمام على تحليل و دراسة علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية في الدولة الجزائرية دون غيرها.بالطبع فإن لهذه الحدود ما يبررها سواء من الناحية الموضوعية أو المنهجية ، فالتجربة الجزائرية تطرح العديد من التساؤلات و الإشكالات التي تتطلب الإحاطة بها، و تستدعي أن نفرد لها دراسة مستقلة، أما من الناحية المنهجية فإن هذه الحدود كافية لدراسة الظاهـرة و الإحاطة بها.

***الحدود الزمانية:** تبدأ من سنة 2004 حيث بدأت تظهر جليا الخلافات بين أعلى هرم السلطة السياسية متمثلة في رئاسة الجمهورية وبين قادة المؤسسة العسكرية والمتمثلة خاصة آنذاك في رئاسة الأركان ثم في وقت لاحق مع دائرة الاستعلام والأمن، وتنتهي سنة 2018 مع نهاية العهدة الرابعة لرئيس الجمهورية.

الفرضيـــــات

انطلاقا من الإشكالية المطروحة وقصد تسهيل الإجابة عن الأسئلة الفرعية ارتأينا طرح الفرضيات التالية كإجابات أولية لتكون منطلقا لدراستنا وذلك كما يلي:

- الإرث التاريخي للمؤسسة العسكرية صاحبة المشروعية الثورية وممارستها السياسية مدخل أساسي لفهم علاقة السلطة السياسية بالمؤسسة العسكرية.
- في ظل ضعف وهشاشة المؤسسات السياسية فإن المؤسسة العسكرية تعتبر المحرك الأساسي وصاحبة السلطة الفعلية لكونها البنية المنظمة الوحيدة ذات الوزن الذي يتيح لها التحكم الحقيقي في السلطة.
- الإصلاحات الهيكلية التي باشرها الجيش في سبيل احترافيته وكذا انشغاله بالتحديات الراهنة الإقليمية كلها عوامل لا تسمح للجيش بالتفرغ للعمل السياسي.

الإطـــار المنهجـــي

إعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

المسح التاريخي : يشكل التاريخ المرجعية الفكرية للباحث السياسي فهذا الأخير لا يمكنه القيام بمعالجة ظاهرة سياسية معينة دون معرفة مسبقة بالجذور التاريخية لهذه الظاهرة[1]. واستعملنا المسح التاريخي لفهم السيرورة التاريخية للمؤسسة العسكرية و مراحل تطورها ومكانتها في بنية الدولة الجزائرية ، و بسبب أن هذه الظاهرة لها أسبابها و ظروفها في أعماق البناء التاريخي للدولة الجزائرية، كما سنستعين به من خلال التطرق إلى تطور السلطة السياسية في الجزائر.

المنهج الوصفي: باعتباره طريقة من طرق التحليل و التفسير ، يستخدم الأسلوب العلمي المنظم من أجل الوصول إلى حقائق معينة حول أية قضية، كما يعتبر أحد المناهج الأكثر شيوعا في العلوم الإنسانية عامة والعلوم السياسية بالخصوص لوصف الظواهر وشرح المصطلحات وسرد الأحداث التاريخية وتحديد العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية ووضع تنبؤات مستقبلية عن هذه العلاقة[2]، فمن الضروري إذن استخدامه في هذه الدراسة من أجل فهم واستيعاب أهمية العلاقة بين المؤسسة العسكرية و السلطة السياسية.

منهج دراسة الحالة: يقوم هذا المنهج على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وهذا للوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها[3]، من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الدراسات والبحوث العلمية في العلوم السياسية ربطها بالواقع حيث ارتأينا تناول السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية في الجزائر والظروف المحيطة بهما التي تنشأ بفعل التفاعل القائم بينهما.

---

[1] عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**. الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 119.

[2] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 87.

[3] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**. الجزائر: دن، 1997، ص 87.

الإقتراب القانوني: يركز هذا لاقتراب في دراسته للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، وبعبارة أخرى مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية[1]، وقد استعملنا هذا الاقتراب من خلال عرضنا وتحليلنا للنصوص القانونية والمواد الدستورية التي تحدد دور ومهام المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسلطة السياسية.

إقتراب العلاقات المدنية العسكرية: ونجد في هذا الاقتراب ثلاث نظريات أساسية:

1- **نظرية الانفصال:** تقوم هذه النظرية على فرضية رئيسية مفادها أن المؤسسة العسكرية يجب أن تبقى منفصلة ماديا وإيديولوجيا عن المؤسسات السياسية للدولة، لأن فصل المؤسسة العسكرية المحترفة عن السياسة لا يترك لها أي سبب للتدخل في السياسات والمؤسسات المدنية، ويقتضي هذا الانفصال وجود مجموعة من المؤسسات المدنية لديها القدرة على فرض السيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية. وتعتبر فكرة احترافية المؤسسة العسكرية حجر الأساس في هذه النظرية والتي ترى أن الجيش المحترف يجب أن يكون قادرا على تقديم النصح والمشورة للقيادة المدنية، وكذلك لديه الجاهزية للدفاع عن الدولة ضد الاخطار الخارجية، ولكن لا ينبغي أن ينخرط في عملية صنع القرار السياسي.[2]

2- **نظرية التوافق:** تفترض هذه النظرية وجود علاقة تعاونية بين ثلاثة شركاء هم: المؤسسة العسكرية–النخب السياسية والمواطنون (المجتمع)، وقدرة هؤلاء الثلاثة على التوافق حول أربعة مؤشرات رئيسية للعلاقة بينهم وهي:

- التركيبة الاجتماعية لجموع ضباط الجيش؛
- عملية صنع القرار السياسي؛
- آلية تعيين واختيار جنود وضباط الجيش؛

---

[1] نفس المرجع، ص 117.

[2] عبد الرحمن حمدي،**الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا– معوقات بناء الدولة الوطنية**. الطبعة الأولى، الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2015، ص ص، 32،37.

- النمط العسكري.

فإذا حدث التوافق بين الشركاء الثلاثة على تلك المؤشرات قلت احتمالية حدوث تدخل عسكري، بينما إذا حدث شقاق بينهم حول المؤشرات السابقة، إزدادت احتمالية مثل هذا التدخل.[1]

3- **نظرية التنافس المدني العسكري:** ترى هذه النظرية أن المجتمع هو العامل المحدد للعلاقة المدنية العسكرية، حيث أن عوامل السيطرة المحددة للتنافس بين العسكريين والمدنيين تنتظم في خمس مجالات وهي:

تجنيد النخبة–صنع السياسة العامة–الأمن الداخلي–الدفاع الوطني– التنظيم العسكري.

وعليه يتوقف مقدار السيطرة المدنية على العسكريين بمقدار تمتعها بسلطة لا منازع فيها لاتخاذ القرار في تلك المجالات جميعا. وعلى الجانب الآخر من السيطرة المدنية الكاملة، فإن المؤسسة العسكرية يمكنها أن تقوض من تلك السيطرة من خلال تقييد سلطة المدنيين في اتخاذ القرار، إما عن طريق قواعد مؤسسية خاصة تمنح امتيازات للمؤسسة العسكرية في الدستور، أو عبر تحدي السلطات المدنية من خلال التهديد بالتدخل المباشر والضغط على الحكومة، أو التدخل فعلا في صورة انقلاب عسكري ينهي الحكم المدني تماما.[2]

لقد أضحت السيطرة المدنية مطلبا أساسيا لأجل الانتقال الديمقراطي، ولأجل ذلك يجب على الدول أن تصلح من أجهزتها الأمنية وتتبنى نموذجا ديمقراطيا للعلاقات المدنية العسكرية. فإذا لم تسيطر السلطة المدنية في المجال السياسي فلا مجال للحديث عن نظام ديمقراطي حقيقي.

فالعلاقة المدنية العسكرية تتحكم فيها الظروف الداخلية لكل بلد كتاريخ مؤسستها العسكرية وأهميتها في المجتمع والاقتصاد والسياسة بشكل عام إلى جانب عوامل أخرى.

---

[1] نفس المرجع، ص ص، 37،47.

[2] نفس المرجع، ص ص، 47، 52.

المفاهيم الأساسية:

تعريف السلطة السياسية:نعني بالسلطة في مفهومها المجرد القوة التي يمارسها أو التي يمكن أن يمارسها شخص على شخص آخر وذلك في سبيل تحقيق هدف معين، وهي المرجع الأعلى المسلم له بالنفوذ[1] أو الهيئة الاجتماعية القادرة على فرض إرادتها على الإرادات الأخرى بحيث تعترف الهيئات الأخرى لها بالقيادة.

وهي كذلك عبارة عن نوع من الإقتدار المجعول لجهة عليا لجهة عليا ويتسع نطاقها إلى ما هو أبعد من المجموعات الخاصة والصغيرة وتلقي بظلالها على المجتمع برمته، ومن جهة التأثيرات الناجمة عنها حق وضع القوانين وتطبيقها ومعاقبة من لا يخضع لها بهدف حماية الحقوق ودرء الاعتداءات الخارجية وعلى المجتمع كله إطاعة هذه السلطة[2].

إن المقصود بالسلطة السياسية هو سلطة الدولة، وبذلك فهي سلطة التنبؤ والدفع والقرار والتنسيق التي تتمتع بها مؤسسات الدولة لقيادة البلاد. ومن المؤكد أن السلطة السياسية ضرورية لقيام الدولة، وهي أيضا ضرورية لكونها الوسيلة التي بواسطتها تستطيع الدولة القيام بوظائفها الداخلية والخارجية، ولا ينافسها في ذلك أحد.

وبما أن مؤسسة الرئاسة تتركز لديها جميع السلطات، حيث نجد أن رئيس الجمهورية هو القاضي الأول للبلاد، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة يتولى مسؤولية الدفاع الوطني، يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، يرأس مجلس الوزراء أي أنه يمثل السلطة السياسية.

تعريف المؤسسة العسكرية (الجيش):تنظيم تسلسلي هرمي يضم أناسا مسلحين وتحصر دوره في مهمتين أساسيتين: صد المعتدين عليها ونقل الحرب خارج حدودها، ويكلف إستثنائيا بحفظ النظام في الداخل.

أما الجيش الشعبي فهو الإسم الذي يطلق على جيوش الدول الاشتراكية وعلى الجيوش المنبثقة عن تطور العصابات خلال الحرب الثورية، وتتميز بأنها تمثل الشعب

---

[1] عبد الوهاب الكيالي،**الموسوعة السياسية**. الجزء الثالث، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، 1985،ص 215.

[2] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية**. ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص ص، 32،33.

وتدافع عن حقوقه وتقاتل من أجل مصلحة الجماهير الواسعة المنخرطة في حروب عادلة، لا من أجل الطبقات الحاكمة (الأقلية) التي تستخدم الجماهير في حروب تستهدف تحقيق مآرب هذه الطبقات ومصالحها المتناقضة مع مصالح الجماهير القومية[1]

تعريف النظام السياسي: النظام السياسي هو مجموعة القواعد والأجهزة المترابطة فيما بينها، تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض، وللدور الذي تقوم به كل منها.[2]

الانتخابات: أداة المشاركة السياسية الدورية، وأداة للتعبير عن الإرادة الشعبية ووسيلة يمارس من خلالها الشعب سيادته في الاختيار في ظل الأنظمة الديمقراطية. فالانتخابات أداة أساسية من أدوات تجسيد الديمقراطية النيابية غير المباشرة، فيها يختار الشعب حكامه وممثليه في المجالس النيابية، ومن خلالها يستشار في القضايا الجوهرية، ومن صفات العملية الانتخابية التعددية، أي الخيارات المتعددة المطروحة أمام الناخب، والدورية أي تكرار حدوثها بصفة دورية.

ويعرف الدستوريين الانتخابات بأنها سلطة قانونية يقررها المشرع للمواطنين للمشاركة في اختيار السلطات العامة في الدولة[3]، و قد أشار المؤسس الدستوري الجزائري صراحة إلى أن رئيس الجمهورية ينتخب بواسطة الاقتراع العام المباشر، لذلك تعتبر الانتخابات أداة من أدوات تجسيد سيادة الشعب ووسيلة لتحقيق التغيير القيادي في أعلى هرم السلطة.

هندســـة الدراســـة

قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول كالتالي:

الفصل الأول بعنوان:نشأة وتطور المؤسسة العسكرية الجزائرية، يضم أربعة مباحث هي المبحث الأول: فترة الثورة التحريرية، المبحث الثاني: فترة الحزب الواحد ،المبحث

[1] عبد الوهاب الكيالي،**الموسوعة السياسية**. الجزء الثاني، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، 1985، ص 129.

[2] عمار بوجلال، محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة، جامعة قسنطينة، 2011-2012. ص 7.

[3] السعيد بوالشعير، **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1989، ص 271.

الثالث: فترة التعددية الحزبية، و المبحث الرابع و الأخير:المهام الدستورية للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

الفصل الثاني بعنوان: المؤسسة العسكرية والانتخابات الرئاسية ، يضم أربعة مباحث هي:المبحث الأول الانتخابات الرئاسية 2004، ويضم مطلبين هما المشهد السياسي قبيل انتخابات 2004 و عناصر نجاح بوتفليقة، أما المبحث الثاني الانتخابات الرئاسية 2009، فيحتوي كذلك على مطلبين هما التعديل الدستوري 2008 ونتائج الانتخابات الرئاسية 2009، بالنسبة للمبحث الثالث الانتخابات الرئاسية 2014، فينقسم إلى مطلبين هما تأثير العلاقة بين أجنحة السلطة و دعوة أحزاب سياسية لتدخل الجيش، أما المبحث الأخير الوضع السياسي واقتراب موعد انتخابات 2019، فيضم بدوره مطلبين هما مبادرة حركة مجتمع السلم و رد فعل المؤسسة العسكرية.

أما الفصل الثالث والأخير، محددات العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية من 2004-2018 فتحوي على المبحث الأول: مساعي تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي، ويحتوي بدوره على ثلاث مطالب وهي إعادة الهيكلة بعد انتخابات 2004، إعادة الهيكلة وانتخابات 2014، والمطلب الأخير هو إعادة الهيكلة قبل انتخابات 2019. وفي المبحث الثاني: التحديات الجديدة للمؤسسة العسكرية فبه مطلبين، المطلب الأول: تحديات على المستوى الداخلي والثاني: تحديات على المستوى الخارجي، والمبحث الأخير بعنوان: آفاق العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية فيتكون كذلك من مطلبين هما: تقييم مساعي تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي، و تصورات مستقبلية لعلاقة السلطة السياسية بالمؤسسة العسكرية.

صعوبات الدراسة:

تتمثل أبرز الصعوبات التي واجهت انجاز هذه الدراسة في:

- تلك المتعلقة بالبحث أساسا بالإضافة إلى عدم سهولة تصور حقيقة العلاقة بين المؤسسة العسكرية و السلطة السياسية.

- محدودية الدراسات التي تتناول موضوع المؤسسة العسكرية و السلطة السياسية و العلاقة بينهما.
- شمولية البحث وسعته مما يؤدي إلى تلف الكثير من جزئياته .

الفصل الأول: نشأة وتطور المؤسسة العسكرية الجزائرية

المبحث الأول: فترة الثورة التحريرية

المبحث الثاني: فترة الحزب الواحد

المبحث الثالث: فترة التعددية الحزبية

المبحث الرابع: المهام الدستورية للمؤسسة العسكرية الجزائرية

خلاصة الفصل

الفصل الأول: نشأة وتطور المؤسسة العسكرية الجزائرية

لا يمكن فهم العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية في الجزائر دون تأصيل تاريخي يبين عوامل نشأة المؤسسة العسكرية ويبرز أهم المحطات التي احتدم فيها الصراع بين المؤسسة العسكرية أو العسكريين والسلطة السياسية أو السياسيين ومن تكون له كلمة الفصل في الأخير بين الطرفين، وهذا منذ فترة الثورة التحريرية إلى غاية فترة التعددية الحزبية وصولا إلى نهاية العهدة الأولى للرئيس بوتفليقة، مبرزين النصوص القانونية التي كانت تنظم هذه العلاقة.

المبحث الأول: فترة الثورة التحريرية:

تعود جذور المؤسسة العسكرية إلى المنظمة الخاصة (OS) التي أنشئت بقرار من اللجنة المركزية لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) سنة 1947 التي كانت الجناح العسكري للحركة[1]، واضطلعت بمهمات التجنيد والتدريب القتالي وتهيئة بنية تحتية من العتاد والتسليح وإنشاء الخلايا عبر التراب الوطني، وقد تم إسناد قيادة المنظمة إلى عضو المكتب السياسي للحركة محمد بلوزداد وخلفه بعد وفاته حسين آيت احمد ثم أحمد بن بلة. بلغ عدد المنخرطين في هذه المنظمة بعد عام من تأسيسها حوالي 2000 منخرط وارتفع إلى 3000 سنة 1950، لكن لم يكتب لها النجاح حيث اكتشفت السلطات الاستعمارية أمرها وتم تفكيك خلاياها[2]

رغم أن المنظمة كانت تحت إشراف وقيادة الحزب (MTLD) إلا أنها كانت متميزة عن أعضاء الحزب المدنيين وأخذ هذا التمايز يتصاعد فكان كل المناضلين يتطلعون إلى عضوية المنظمة الخاصة باعتبارها أعلى درجات الالتزام والتضحية وقد كانت تسمى بالمخ[3]

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي الجزائري منذ 1962 إلى يومنا هذا**. الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ص 346.

[2] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**. دمشق: إتحاد الكتاب العرب، ج1، 1999، ص ص (180،181).

[3] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**. الجزائر: دار المعرفة، 2000 ص 11.

من هنا بدأ التفاضل بين العسكري والسياسي في الظهور إلى السطح والتأثير على مسار الأحداث[1]

عند انعقاد مؤتمر الحزب (MTLD) في 1953 ظهرت الأزمة السياسية بين المصاليين وأعضاء اللجنة المركزية بسبب صلاحيات رئيس الحزب[2]، أدت هذه الأزمة إلى بروز اللجنة الثورية للوحدة و العمل (CRUA) بقيادة محمد بوضياف وضمت أعضاء من إطارات الطرفين المتنازعين في الحزب وكذلك قدماء المنظمة الخاصة وهدف هذه اللجنة هو توحيدالحزب والتحضير للعمل المسلح، ومرة أخرى برزت العناصر العسكرية وكأنها أكثر حزما واستعدادا للتحرك وأقدر على الفصل في الخيارات، في مقابل عجز السياسيين وتخاذلهم وانشغالهم بالصراعات السياسية، وربما لهذا السبب لم يدم العمل بين الطرفين (السياسي والعسكري) طويلا حيث أن الحساسيات والخلافات القديمة بين الطرفين عادت إلى الظهور وتسببت في نهاية العمل المشترك الذي لم يدم طويلا[3]

إجتمع الأعضاء 22 من عناصر المنظمة الخاصة في 25 جوان 1954 وقرروا الإنتقال إلى العمل المسلح بعد رفض وعجز القيادة السياسية للحزب الانتقال من مرحلة الكفاح السياسي إلى مرحلة الكفاح المسلح، وتم انتخاب محمد بوضياف مسؤولا وطنيا وشكلت أمانة تنفيذية تحت قيادته تتكون من العربي بن مهيدي- مصطفى بن بولعيد- ديدوش مراد- رابح بيطاط مهمتها تحضير انطلاق الثورة المسلحة، ثم التحق بالمجموعة كريم بلقاسم كممثل عن منطقة القبائل لتصبح مجموعة الستة، وبعد عدة اجتماعات خرجت مجموعة الستة بعدة قرارات هامة وأهم هذه القرارات هو:

- تحديد يوم اندلاع الثورة وهو الفاتح من نوفمبر 1954

---

[1] مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص 20.

[2] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية صانعو أول نوفمبر 1954**. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010، ص101.

[3] عبد الحميد مهري،**الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، تجربة الجزائر في الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 64.

- تسمية المنظمة السياسية باسم جبهة التحرير الوطني والمنظمة العسكرية باسم جيش التحرير الوطني
- إقرار مبدأين للتنظيم وهما اللامركزية وأولوية الداخل على الخارج[1]

يعتبر هذا الاجتماع وقراراته وجها صريحا من وجوه حسم العسكريين للخلاف السياسي بين المصاليين والمركزيين، وكان هذا هو بداية تفوق المنطق العسكري على السياسي في الجزائر حتى قبل اندلاع الثورة، هذا ما صرح به بوضياف بقوله: " نحن الأعضاء السابقون في المنظمة الخاصة ينبغي علينا أمام أزمة الحزب ووجود حرب تحرير في كل من تونس والمغرب أن نتشاور ونقرر ما ينبغي عمله مستقبلا"[2]

أما ما يخص الفصل بين العمل السياسي والعسكري فلا شيء كان يفصل بين السلطة السياسية والسلطة العسكرية في جبهة التحرير الوطني لأنها كانت تنظيم سياسي وعسكري فقادة الولايات كانوا عسكريين ومسؤولين سياسيين وإداريين في نفس الوقت، وغياب الأجهزة التنظيمية المؤطرة للثورة والمحددة لمهامها كان سببا مباشرا في تجميع الوظائف السياسية والعسكرية في قيادة واحدة[3]

إن إعلان الثورة التحريرية في تلك الظروف من هؤلاء الشباب المتحمس للعمل المسلح كشف انتصار رأي الذين رأوا بضرورة تسبيق العمل على التنظيم وأولوية التحرك الميداني على العمل التنظيمي وفي هذا الصدد قال محمد حربي:" الأول من نوفمبر الجزائر ترتمي في المجهول، فجبهة التحرير الوطني لم تكن لا حزب ولا جبهة موحدة "[4]

منذ إعلان تفجير الثورة في غرة نوفمبر 1954 وولادة جيش التحرير الوطني،أصبح هذا الأخير الذراع العسكرية لجبهة التحرير الوطني وخضع كما قلنا آنفا لمبدأين: مبدأ

---

[1]مراد لعبيدي، **المؤسسة العسكرية في الجزائر 1990-2017**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ، ص 67.

[2]عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 354.

[3] رياض صيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة، ج1، **الحوار المتمدن**، العدد 2007.

[4]مسلم بابا عربي، مرجع سابق ص 24.

اللامركزية لاستحالة أن يقود الكفاح المسلح أي جسم ممركز، لذلك تركت حرية العمل والمبادرة لكل جهة، ومبدأ أولوية الداخل غلى الخارج أي أنه لا يمكن فعل أي شيء دون الرجوع إلى أولئك الذين يقاتلون على الأرض،استفاد جيش التحرير من اندماج عناصر عديدة في تركيبته من الفلاحين والطبقات الشعبية الهشة وتدعم بعناصر مدربة عسكريا من الذين حاربوا في صفوف الجيش الفرنسي خلال الحربين العالميتين، كما تدعم في فترة متأخرة من الثورة بنخبة من القيادات العسكرية الجزائرية المتوسطة الرتب من الفارين من الجيش الفرنسي (DAF)[1]

أنعقد مؤتمر الصومام لجبهة التحرير الوطني في 20 أوت 1956 في واد الصومام قرية إفري غرب مدينة بجاية[2] والذي يبقى الحدث الأبرز في مسار التطور التنظيمي لجيش التحرير الوطني لأنه عرف معه البنى التحتية الهيكلية الذي قام بناؤه التنظيمي وتسلسله الهرمي عليها، فبات لأفراده رتب عسكرية وانتظمت تشكيلاته على شكل وحدات عسكرية منظمة[3].

وقد ضم المؤتمر معظم قادة المناطق العسكرية وغاب عنه الوفد الخارجي

تمثلت أهم نتائج مؤتمر الصومام فيما يلي:

- تشكيل جهاز تنفيذي يقود الجبهة ويسمى لجنة التنسيق والتنفيذ
- تشكيل جهاز سياسي بمثابة برلمان أطلق عليه مسمى المجلس الوطني للثورة الجزائرية
- إقرار أولوية الداخل على الخارج والجانب السياسي على الجانب العسكري

ضمت لجنة التنسيق والتنفيذ خمسة أعضاء هم: عبان رمضان (سياسي)- يوسف بن خدة (سياسي)- سعد دحلب (سياسي)- العربي بن مهيدي (مسؤول عسكري)- كريم بلقاسم

[1] الطاهر سعود، أدوار الجيش في مراحل الإنتقال في الجزائر،**سياسات عربية**، العدد 24، يناير 2017، ص 32.
[2] صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005، ص 440.
[3] محمد لحسن الزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص ص، (264،265).

(مسؤول عسكري)، وتعتبر هذه اللجنة مسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة من سياسية، عسكرية ودبلوماسية. تعتبر هذه اللجنة أول جهاز قائد منظم للجبهة والملاحظ أنه قد تمت الهيمنة عليه من طرف العنصر السياسي متمثلا في عبان وبن خدة ودحلب وهم من غير مؤسسي الجبهة، ما خلف تساؤلا لدى الجنود مفاده: كيف للذي لم يطلق رصاصة واحدة ولم يلتحق بالجبهة إلا بعد أن فرضت نفسها في الميدان يصبح قائدا بمجرد إعلانه الانضمام إليها، وهو أيضا ما أثار حفيظة الوفد الخارجي (أحمد بن بلة- محمد بوضياف) الذي لم يتقبل قرارات المؤتمر خاصة ما تعلق بأولوية الداخل على الخارج[1] .

وفي 23 أوت 1957 تم توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ لتضم تسعة أعضاء بدل خمسة ومن بين التسعة أصبح هناك خمسة عسكريين و أربعة سياسيين لتميل الكفة لصالح القادة العسكريين الذين أنهوا طموحات السياسي عبان في تزعم الثورة بتصفيته جسديا في ديسمبر 1957، وباغتيال عبان رمضان انتصر الجناح العسكري على السياسي وأنهى وجود لجنة التنسيق والتنفيذ التي لم تعد موجودة إلا على الورق، واحتكر الباءات الثلاث (بلقاسم، بن طوبال وبوصوف) منذ ذلك الحين سلطة القرار الفعلي إلى غاية الاستقلال الثلاثة يقررون والبقية ينفذون[2].

تميزت سنة 1957 بازدياد الضغط على الثورة نتيجة التضييق الذي شملها بسبب مد خطي شال وموريس، فناقشت لجنة التنسيق والتنفيذ مسالة توحيد جيش التحرير الوطني. وفي سنة 1958 جرى تبني مقترح خلق تنظيم عسكري يسهر على تنظيم الجيش الموجود على الحدود الشرقية والغربية[3].

وبغية تأكيد مبدأ القيادة الجماعية الذي غاب منذ انفراد الباءات الثلاث بالسلطة تم إنشاء الحكومة المؤقتة (GPRA) في 19 ديسمبر 1958 برئاسة فرحات عباس والتي تعتبر الإطار القيادي الجديد خلفا للجنة التنسيق والتنفيذ، وكذا بداية الاستعداد للتفاوض وخوض

---

[1] وليد عبد الحي، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**. ط 1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2015، ص ص ،(144،145).

[2] مسلم بابا عربي، مرجع سابق ص 29.

[3] الطاهر سعود مرجع سابق ص 34.

مراحل جديدة من الكفاح على الصعيد السياسي والدبلوماسي. إلا أنها لم تنجح في تحقيق الإجماع وتقليص نفوذ العقداء الثلاث الذين استمروا في فرض تصوراتهم وإملاء أوامرهم[1]. هذا ما أدى إلى إنشاء قيادة عامة للأركان تعود إليها الكلمة الأخيرة في كل المسائل العسكرية بقيادة العقيد هواري بومدين وتحت وصاية اللجنة الوزارية الثلاثية للحرب المتكونة من كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال لكن هذه القيادة العامة دخلت في سجال وصراع مع الحكومة المؤقتة بمناسبة المفاوضات الممهدة للاستقلال مع الطرف الفرنسي وتفجرت أزمة عميقة عرفت بأزمة صائفة 1962 التي تحالف فيها قادة الجيش مع بعض السياسيين للانقلاب على المؤسسات الشرعية المتمثلة في الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة والمجلس الوطني للثورة وانتزاع السلطة منهما[2].

[1] مسلم بابا عربي، مرجع سابق ص 31.

[2] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 45.

المبحث الثاني: فترة الحزب الواحد:

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماعا بطرابلس دام من ماي إلى جوان 1962 إشتد فيه الصراع بين قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بسبب السعي لتسلم السلطة عقب تحقيق الاستقلال، وانتهى فصل الصراع لمصلحة قيادة الأركان التي عقدت اتفاقا سياسيا مع أحمد بن بلة بوصفه أحد الزعامات التاريخية لمساعدته ومساندته لتسلم السلطة وقيادة البلاد[1]، وبعد رجوح الكفة لصالح أحمد بن بلة وجماعته بدا جليا أن الجيش هو من حزم بقوة السلاح الخلاف لصالح الطرف الذي يرغب فيه.[2]

في 26 سبتمبر 1962 تم تعيين أول حكومة مستقلة على رأسها أحمد بن بلة، وضمت 5 وزارات من الجيش اقترحتهم هيئة الأركان وهم: هواري بومدين وزير الدفاع- أحمد مدغري وزير الداخلية- عبد العزيز بوتفليقة وزير الشباب والرياضة والسياحة ثم الخارجية فيما بعد- موسى حسن وزير البريد والبرق والهاتف- محمد الصغير النقاش وزير للصحة.

كانت هيمنة المؤسسة العسكرية واضحة بتقلد أفرادها أهم الوزارات على الإطلاق، وكانت خطة بومدين تعمل على نشر الجيش الوطني الشعبي في كل مكان حيث استعان في بنائه بكثير من الضباط الجزائريين الذين عملوا سابقا في الجيش الفرنسي مما أحدث انتقادا عنيفا وجه إليه في مؤتمر جبهة التحرير الوطني الذي انعقد في 17 أفريل 1964، ومن ثمة عاد الصراع بقوة بين السياسي والعسكري –بن بلة محتميا بالحزب وبومدين محتميا بجيشه.[3]

بدأ بن بلة يفكر في محاولة إضعاف المؤسسة العسكرية سعيا للتحرر من سلطتها، لكن الأحداث قد تجاوزته لأن قيادة الجيش قرروا الظهور كممارسين فعليين ورسميين للسلطة، وبحكم نمط تفكير المؤسسة العسكرية فإنها تتحرك وفق منطق قتالي قائم على

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق ص 362.

[2] مسلم بابا عربي، مرجع سابق ص 41.

[3] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص، 155،157.

التعامل مع الأطراف من منطلق القوات الصديقة أو المعادية، ويبدو أن محاولات الرئيس للتقليص من دور الجيش قد أدت إلى أدت إلى انتقاله من معسكر الصديق إلى منطقة العدو

ففي حين كانت مؤسسة الجيش تسعى للانفراد بالسلطة خاصة مع تعاظم دورها في بناء الدولة وتحملها لمسؤوليات كبرى في إقرار النظام، كانت مؤسسة الرئاسة تسعى لتقويض دور المؤسسة العسكرية المتعاظم بغية إبعادها عن الحكم والتخلص من ضغطها الذي أصبح عائقا حقيقيا أمام الطموحات السلطوية للرئيس.[1] وبعد أن أدركت قيادة المؤسسة العسكرية بأن الرئيس لن يرضى باقتسام السلطة أو أن يكون مقيدا في ممارستها بقبول وموافقة من قبلها قررت في 02 جوان 1965 القيام بعملية انقلابية هدفها إبعاد الرئيس من الحكم، وفي 19 جوان 1965 تمت عملية الانقلاب وقدم الجيش نفسه على أنه محرر الشعب من استبداد النظام القائم.[2]

مرة أخرى تحرك الجيش باسم الشعب وقلب النظام باسم الشرعية الثورية حيث نصب مجلسا للحكم سمي بـ: مجلس الثورة وضم 26 عضو من بينهم 24 عسكريا، هذا ما يعني دخول المؤسسة العسكرية في واجهة الحياة السياسية، ومن حينها تستند الدولة مباشرة على السلطة العسكرية[3].

أعتبرت حركة جوان 1965 من طرف منفذيها بأنها تصحيحا ثوريا وحاولوا إبعاد صفة الانقلاب عنها على اعتبار أن الانقلاب هو عملية عسكرية بحتة، بينما ما قاموا به يعتبر حركة تصحيحية قادها الجيش الوطني الشعبي إبن الشعب وأحد عناصر الثورة والعمل الذي قاموا به م يكن عملا عسكريا بالأساس. لكن هذا العمل يعبر عن أحد أشكال التدخل المباشر للجيش في الشؤون السياسية وخطوة إضافية في مسار تسييس الجيش الوطني الشعبي، وأن هذه الحركة مصنفة من الناحية الدستورية ضمن الانقلابات العسكرية، فعناصر الانقلاب محققة: الوسيلة هي الجيش باعتباره القوة المنظمة الوحيدة في الدولة والقادرة على

[1]Abdelkader Yefsah, **le processus de légitimation du pouvoir militaire et la construction de l'Etat en Algérie**. Paris : Edition autropos, 1982, p 65.

[2]رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 47.

[3]AbderrahimLamchichi, **L'Algérie en crise**. Paris : l'harmatten, 1991,p 226.

القيام بتلك الحركة- والهدف هو الاستيلاء على السلطة واستبدال النظام الدستوري القائم بآخر- والعنصر الأساسي هو الاستعداد لاستعمال العنف[1].

لقد أصبحت السلطة منذ 19 جوان في يد مجلس الثورة، فهو الذي يحدد السياسة الداخلية والخارجية للدولة وهو الذي يراقب الحزب، واتسمت هذه المرحلة بهيمنة بومدين المطلقة على الجيش وعلى الحزب وعلى الدولة، فالجيش هيمن على الحزب وبومدين هيمن عليهما معا، وقد تحولت جبهة التحرير الوطني إلى مجرد بيروقرطية إدارية ضخمة تضم في صفوفها كل من يبحث أو يريد المحافظة على وظيفة في جهاز الدولة وفي نفس الوقت أفقدها العسكر إطاراتها التاريخية المناضلة، وكان بإمكان بومدين حل الجبهة وإنهائها إلا أنه لم يفعل ذلك فهي رغم كل شيء كانت ضرورية لتوفير الغطاء السياسي اللازم للجيش، ومع وفاته في 27 ديسمبر 1978 دخلت الجبهة مرحلة جديدة حاول فيها بن جديد بناء توازن بين العسكريين والسياسيين.[2]

بعد وفاة الرئيس المفاجئة، إحتدم الصراع السياسي حول الشخصية الجديرة بخلافته بين كل من عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية المعروف بتوجهه اللبرالي وبين محمد الصالح يحياوي منسق الحزب المعروف بتوجهه الاشتراكي الراديكالي إلا أن القادة العسكريون كان لهم رأي آخر، فعمدوا إلى تعيين بن جديد أمينا عاما للحزب في المؤتمر الرابع الذي انعقد في مطلع 1979 والذي قدم فيه كمرشح لرئاسة الجمهورية من طرف شخصيات مهمة في المؤسسة العسكرية أهمها: قاصدي مرباح قائد جهاز الأمن العسكري- عبد الله بلهوشات قائد الناحية العسكرية الأولى- العربي بلخير قائد المدرسة العسكرية، لكون بن جديد محايدا وعلى مسافة واحدة من كل التيارات السياسية داخل قيادة الحزب وقيادة مجلس الثورة والمؤسسة العسكرية، ليتم انتخابه في 07 فيفري 1979 رئيسا للجمهورية.[3]

---

[1] السعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**. ط2، الجزائر: دار الهدى، 1993، ص 67.

[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص، (158،160).

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 153.

ومرة أخرى يتأكد حرص مؤسسة الجيش والفاعلين فيها على أن يبقى الجيش سيد اللعبة السياسية والمراقب للدولة عبر منصب الرئيس الذي يجمع في سلطاته رئاسة الدولة والحزب والجيش.[1]

اتسمت بداية فترة رئاسة الشاذلي بن جديد بانفتاح سياسي تجاه رموز المعارضة فأطلق سراح المعارضين السياسيين على رأسهم بن بلة، وسمح للمعارضين في الخارج دخول البلاد، كما قام بإبعاد المتنافسين السابقين على السلطة، وعدل القانون الأساسي للحزب الذي يمكن الأمين العام للحزب من تعيين المكتب السياسي للحزب، بالإضافة إلى إبعاد الذين جاؤوا به إلى الحكم كي لا يكون رهينة بين أيديهم.[2]

ومن أجل تنظيم المؤسسة العسكرية اعتمد على ترقية ضباط صغار مثل الجنرال مصطفى بلوصيف أول من تقلد رتبة عميد (جنرال) في الجزائر،[3] وشرع في تحديث وعصرنة هذه المؤسسة بالاعتماد على الضباط الفارين سابقا من الجيش الفرنسي لكونهم متحكمين في العلوم العسكرية وفنون القتال من جهة، ومن جهة أخرى لا يمتلكون طموحات سياسية لفقدانهم المشروعية الثورية الواجب توفرها للوصول إلى السلطة.[4]وبغية جعل الجيش الوطني الشعبي في مصاف الجيوش العصرية، اتخذ جملة من التدابير لاسيما تلك المتعلقة بإعادة تنظيم المناطق العسكرية وجعلها خاضعة لقيادة الأركان مباشرة، وبذلك أصبح أثر تنظيما على شاكلة الجيوش التقليدية بقطاعات مختلفة: برية، بحرية، جوية ذات عتاد حربي حديث نسبيا.[5]

خلال فترة حكم الشاذلي بن جديد انسحب الجيش بطريقة حذرة من الساحة لأن الرئيس كان حريصا على إعادة التوازن بين الجناح العسكري والجناح السياسي حيث اضطلع

---

[1]الطاهر سعود، مرجع سابق، ص 39.

[2]مراد لعبيدي، مرجع سابق، ص ص، 100،102.

[3]LahouariAddI, L'armée, La nation et l'Etat enAlgerie, confluences en Méditerranée, 1999, http://bit.ly/2k3hpqh. Page Web consulté le 10/03/2019.

[4]مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص 66.

[5]Jean jaque LA VANUE,**Algérie la démocratie interdite**, Paris: Edition L'Harmattan, 1993 P 138.

بتقوية الحزب دون المساس بموقع الجيش بداخله إذ يمثل الضباط السامون 20 بالمائة من أعضاء اللجنة المركزية.[1]

عرف نظام بن جديد هزات عنيفة انتهت بأحداث 05 أكتوبر 1988 والتي تعتبر نقطة تحول أساسية في تاريخ الجزائر المعاصر حيث أعلن الرئيس جملة من الإصلاحات السياسية العميقة، تمثلت في التخلي عن الاشتراكية وتبني التوجه اللبرالي أين طوت الجزائر مرحلة الحزب الواحد ودخلت مرحلة التعددية الحزبية.[2]

المبحث الثالث: فترة التعددية الحزبية

مثلت حوادث أكتوبر 1988 محطة فارقة في تاريخ الجزائر المعاصر لأنها أدخلت المجتمع الجزائري في مرحلة التعددية الحزبية والممارسة الديمقراطية.

أما على مستوى المؤسسة العسكرية، فهذه الأحداث وضعت الجيش في مواجهة الجماهير بعد تقليص أدواره في فترة حكم الشاذلي بن جديد. هذا ما أعطى القيادة العسكرية فرصة جديدة لتستعيد نفوذها وتعود للتأثير في النظام السياسي[3]، وكان من أبرز نتائج أحداث أكتوبر 1988 الإصلاحات السياسية المعبر عنها في دستور فيفري 1989 الذي كان خطوة عملاقة في مسار التحول الديمقراطي بإقراره التعددية الحزبية وحرية الإعلام والفصل بين السلطات والتحييد التام للمؤسسة العسكرية سياسيا بإلغاء النصوص الدستورية التي كانت تشرعن لدور سياسي واقتصادي واجتماعي لهذه المؤسسة التي عبر قادتها عن دعمها لمسار الإصلاحات السياسية التي تبناها رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد، وبعد انسحاب ضباط الجيش من هياكل حزب جبهة التحرير الوطني في مارس 1989، قام رئيس

[1] رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص 50.

[2] فوزية قاسي، عربي بومدين، مرجع سابق، ص 60.

[3] مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص 73.

الجمهورية في إطار تعديل حكومي في 25 جويلية 1990 بالتخلي عن منصب وزير الدفاع ليعين فيه شخصية عسكرية هو اللواء: خالد نزار.[1]

ما ينبغي الإشارة إليه هنا بخصوص قيادة الجيش الجزائري أنها كانت في بداية التسعينات مشكلة في أغلبيتها من الضباط السابقين للجيش الفرنسي الذين سمحت لهم سياسات الشاذلي بن جديد بالإرتقاء إلى أعلى هرم القيادة العسكرية، فقد بدأ وزير الدفاع: الجنرال خالد نزار كضابط في الجيش الفرنسي قبل أن يلتحق بقوات جيش التحرير الوطني في أفريل 1958.[2]

لكن الانتخابات التشريعية التي جرت لأول مرة في ظل التعددية السياسية نهاية ديسمبر 1991، كانت فرصة لبروز المؤسسة العسكرية مرة أخرى على الساحة السياسية، فقد فتح وقف المسار الانتخابي من طرف ضباط الجيش في جانفي 1992 عهدا سياسيا جديدا ميزته التأثير المتزايد للجيش في مسار الأحداث، خاصة من خلال تدخله في مجرى الانتخابات.

بعد أن تم إجراء الانتخابات المحلية في جوان 1990 والتي فاز فيها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)بينما حل حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) في المرتبة الثانية، زادت طموحات (FIS) وطالب بضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مسبقة[3].

وعليه أعلنت حكومة السيد حمروش عزمها إجراء الانتخابات التشريعية يوم 27 جوان 1991، لكن القانون المحدد للدوائر الانتخابية قد لاقى رفضا واحتجاجات كبيرين من طرف حزب (FIS) الذي دخل في إضراب عام يوم 25 ماي 1991، ومع تفاقم الوضع والمشادات التي حدثت بين أعوان الأمن والمتظاهرين، لجأ الرئيس إلى إعلان الحصار مرة

[1]مراد لعبيدي، مرجع سابق، ص 104.

[2]ميلود عروس، **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر**. رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة قسم العلوم السياسية، 2010، ص 99.

[3]مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص ص، 84،87.

أخرى يوم 04 جوان 1991، وأقال حكومة حمروش وأجل الانتخابات وأعطى الضوء الأخضر للجيش بالتدخل لفرض حالة النظام والأمن العام.[1]

جاءت بعدها حكومة سيد أحمد غزالي التي كان من مهامها: إعادة استتباب الأمن، فتم ذلك برفع الحصار في 29 سبتمبر 1991 وكذا التحضير للانتخابات التشريعية التي أجريت في 26 ديسمبر 1991، حصد فيها (FIS)3.4 مليون صوت بينما تحصل (FLN) على 1.6 مليون صوت في حين حصدت جبهة القوى الاشتراكية (FFS) نصف مليون صوت. [2]

هذه النتائج لم تكن لتقبل بها المؤسسة العسكرية وهو ما صرح به أحد قادتها في تلك الفترة اللواء محمد تواتي:" لا يمكن أن نبقى مكتوفي الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة، فمن واجب الجيش أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الإنتقالية الخطيرة ".[3]

وعليه دفعت المؤسسة العسكرية الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة والتي كان الجنرال محمد تواتي والوزير علي هارون من حررا نص الرسالة التي تلاها الرئيس.[4]

من خلال هذه الأحداث نلاحظ أن المؤسسة العسكرية لم ترضى أن تكون محايدة وصامتة بل قررت العودة والبحث عن البديل الملائم لقيادة الدولة في هذه المرحلة، فاختارت محمد بوضياف لإضفاء الشرعية التاريخية لتدخلها في الشأن السياسي.

وفي 06 جانفي 1992 استدعى الجيش ممثلا في المجلس الأعلى للأمن محمد بوضياف من إقامته بالمغرب، ليترأس هذا المجلس الأعلى، ويذكر أن وزير الدفاع خالد نزار كان في مقدمة من أقنعوه بالعودة، ضم المجلس الأعلى إلى جانب بوضياف أربع شخصيات أخرى بارزة،[5]وهم: خالد نزار وزير الدفاع الوطني- علي كافي أمين منظمة المجاهدين-

[1]Jean jacque LAVENUE, op cit p 144.

[2]مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص 88.

[3]ميلود عروس، مرجع سابق، ص 103.

[4]مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص 90.

[5]ميلود عروس، مرجع سابق، ص 105.

علي هارون وزير حقوق الإنسان- وتجاني هدام مسؤول مسجد باريس[1]، ولكن لم يطل الأمر بالرئيس بوضياف على كرسي الرئاسة فقد أغتيل في ظروف غامضة حتى الآن، وقد جاء اغتياله دليل على أن الرئيس الذي لا ينصاع لإرادة الجيش ولا ينفذ أوامره يكون مصيره الإبعاد إما بالإستقالة أو بالاغتيال.[2]

بعد نهاية عهدة المجلس الأعلى للدولة برئاسة علي كافي قررت المؤسسة العسكرية تفويض الحكم إلى الجنرال اليامين زروال الذي شغل منصب وزير الدفاع خلفا للواء خالد نزار، وتم تسليمه السلطة في 30 جانفي 1994 كرئيس للدولة، ليتم انتخابه رئيسا للجمهورية بعد انتخابات 16 نوفمبر 1995.[3]

هذه الانتخابات حسب نور الدين بوكروح -أحد المرشحين للرئاسة- يعتقد أن السلطة قد حلت من خلال هذا الاقتراع مشكلا يستحيل حله وهو: " تغطية الذهنية الانكشارية بالثوب الديمقراطي، فالكل كان يعرف بأن الجيش جمهوري، لكن الآن لا يمكن جهل أو نفي أن الجمهورية أصبحت جد عسكرية"[4]، وقد حصل في هذه الانتخابات اليامين زروال على نسبة 61 بالمائة من أصوات الشعب فأكسبته بذلك شرعية قانونية هي الأولى من نوعها ينالها رئيس جزائري منذ الاستقلال بعد الشرعية الثورية[5].

إن المؤسسة العسكرية في هذه الفترة فضلت الاستمرار في توجيه شؤون الحكم من خلال ترشيحها لرجل عسكري ودعمه للفوز بالأغلبية عن طريق تأثير الصناديق الخاصة الموجودة بالثكنات والقواعد العسكرية، وهو شكل من أشكال التأثير في العمل السياسي.

إن عهدة الرئيس المنتخب في 1995 تنتهي في سنة 2000، غير أنه وبصورة مفاجئة أعلن إجراء إنتخابات رئاسية مسبقة قبل نهاية عهدته بعامين دون أن يكون أحد

---

[1] محمد بلقاسم، حسن بهلول، ص 138.

[2] ميلود عروس، مرجع سابق، ص 105.

[3] مراد لعبيدي، مرجع سابق، ص 110.

[4] نورد الدين بوكروح، **الجزائر بين السيء والأسوأ: بحث في الأزمة الجزائرية**. الجزائر: دار القصبة، 2000، ص 88.

[5] سمير قط، إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية- مقاربة بنيوية، **دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 16، جانفي 2017، ص 230.

مرشحيها لترسيخ الممارسة الديمقراطية وتحقيق مبدأ التداول على السلطة- حسب زعمه.[1] أما الأسباب الحقيقية فهي تدخل المؤسسة العسكرية في توجيه السياسات الأمنية وكذا كونها السبب الرئيس في استقالة كل من مستشاره الأمني: الجنرال محمد بتشين، ووزير العدل: محمد آدمي، الشيء الذي اعتبره الرئيس إضعافا لسلطته، فدعا إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في أفريل 1999 [2] مبررا هذا القرار بقوله: " لم يكن نتيجة لمناورة سياسية ولا نتيجة لأي ضغط داخلي أو خارجي، كما لم تمليه تراكمات الصعوبات المستعصية، بل قرار اتخذته في الواقع من منطلق قناعتي العميقة بأن الديمقراطية لا يمكن أن تقام حقا وتترسخ دون فتح المجال في التداول على السلطة، فقد قررت بكل حريتي التخلي نهائيا على مساري السياسي اعتقادا مني بأن الوقت قد حان لتجسيد التداول بما يضمن وثبة توعية لأخلاقياتنا السياسية والممارسة الديمقراطية خاصة وأني أكاد لا أتصور مفهوم الرجل الملهم، أو المنزل كمفهوم لم أؤمن به مطلقا "[3].

وبعد الإعلان عن الانتخابات الرئاسية في 16 أفريل 1999، تم ترشح عدد من الشخصيات السياسية لهذا الاستحقاق، أبرزهم عبد العزيز بوتفليقة، وسط تعهدات رئيس الجمهورية اليمين زروال ورئيس أركان الجيش محمد العماري بتوفير الظروف الملائمة للسماح الحر والنزيه، وما إن انطلقت العملية الانتخابية عبر المكاتب المتنقلة يوم 13 أفريل 1999 حتى أعلن المترشحون الست –وهم: حسين آيت أحمد- مولود حمروش- مقداد سيفي- أحمد طالب الإبراهيمي- عبد الله جاب الله- يوسف الخطيب- انسحابهم من السباق الرئاسي لوجود نية مبيتة لتزويرها لصالح المترشح بوتفليقة، ويعود سبب ذلك إلى النقاط التالية:

- تشكل حركة دعم واسعة من الأحزاب والمنظمات الموالية للمؤسسة العسكرية لترشح بوتفليقة وهي حزب (FLN)، (RND)، منظمات الأسرة الثورية، الاتحاد العام للعمال الجزائريين؛

[1] مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص 100.

[2] مراد لعبيدي، مرجع سابق، ص 110.

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 444.

- ولاء الطبقة الإدارية المشرفة على الانتخابات للمؤسسة العسكرية؛
- وجود الصناديق الخاصة والمكاتب المتنقلة؛
- رفض فكرة الملاحظين الدوليين.[1]

الملاحظ أن تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، إنتقل من التدخل المباشر والمتمثل في الانقلاب أو توقيف المسار الانتخابي إلى التدخل غير المباشر، وذلك باختيار مرشح مدني وتفضيله عن الآخرين، أي أن المؤسسة العسكرية تبقى المرجع الأول والأساسي في تحديد الخيارات الأساسية للبلاد، خاصة مسيري البلاد ورؤسائها.

[1] مراد لعبيدي، مرجع سابق، ص 112.

المبحث الرابع: المهام الدستورية للمؤسسة العسكرية

شهدت الجزائر تعديلات دستورية هامة جدا، ابتداء من دستور 1963 ومرورا بدستور 1989 الذي كان له الدور المحوري في محاولة تقليص تدخل المؤسسة العسكرية في الجزائر والذي كان نتاج أحداث أكتوبر 1988، وصولا إلى دستور 1996 وما تبعه من تعديلات كان آخرها تعديل 2016.

جاء دستور 1963 إقرارا واضحا لمهام المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في نص المادة الثامنة: "إن الجيش الوطني الشعبي هو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن إقليم الجمهورية، ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، في نطاق الحزب"[1]. لقد منح هذا الدستور لأفراد المؤسسة العسكرية العمل في المجال السياسي دون قيود في إطار الحزب الواحد، دون إغفال المهمة الدائمة للجيش وهي الدفاع على سلامة التراب الوطني وعدم المساس بالحدود.

نستنتج هنا أن المكانة المرموقة التي حصلت عليها المؤسسة العسكرية في أول دستور للدولة ما هي إلا نتيجة أسبقية تكوين المؤسسة العسكرية على تكوين الدولة، هذا ما يراه رشيد تلمساني بقوله: "إن الجيش هو الذي أنشأ الدولة في الجزائر، ومن المفروض أن الدولة هي من ينشئ الجيش"[2]، وهذا ما لم يكن بالإمكان حدوثه نتيجة الظروف التاريخية التي شهدتها الجزائر، وعليه يتضح الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في وضع الدستور الذي يعطيها الأحقية في المشاركة في تسيير شؤون الحكم.

ترجمت هذه الرغبة مرة أخرى في الميثاق الوطني سنة 1964، فنجد في القسم الثالث من الفصل الثاني منه: "إن الجيش الوطني الشعبي هو أداة خدمة الشعب ورهن إشارة الحكومة، وهو قبل كل شيء مدرسة المواطن والمناضل، ويجب على الجيش الوطني الشعبي أن يساهم في الإنتاج وفي تركيب ورعاية الهياكل التحتية الجديدة"، فقد برزت أدوار

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 8.

[2] Rachid TLEMCANI, **Election et élites en Algerie**.Alger: chihabedition, 2003, p34.

الجيش التنموية بعد 19 جوان 1965 من خلال المشاريع التي قام بها شباب الخدمة الوطنية كبناء السدود، القرى الاشتراكية، شق الطرق كطريق الوحدة الافريقية، المساهمة الفعالة في إنشاء السد الأخضر وغيرها من المشاريع في مختلف المخططات الوطنية.[1]

أما بالنسبة لدستور 1976 فقد نصت المادة 82 منه: "تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة، في المحافظة على الاستقلال الوطني وسيادته والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الاقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية، إضافة إلى مهامه الأصيلة والمتمثلة في الدفاع عن الوطن".[2]

بعد أحداث اكتوبر 1988 جاء دستور 1989 لتلبية مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية، تخلت فيه الدولة عن توجهها الاشتراكي واعتمدت مبادئ لبرالية حيث سمحت بإنشاء جمعيات ذات طابع سياسي (تعددية حزبية) وتبنت مبدأ الفصل بين السلطات، الشيء الذي أبعد الجيش نسبيا عن الحياة السياسية. فبعد أن استأثر الجيش في دستور 1976 بفصل خاص به (السادس)، أين وضح دوره في مختلف أوجه السياسة نجد دستور 1989 قد اقتصر على تحديد مهمته بموجب مادة وحيدة، فقد نصت المادة 24 بما يلي: "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي. ومختلف مناطق أملاكها البحرية"[3]، تجلى ذلك في انسحاب اللجنة المركزية للحزب بعد مصادقة الشعب على الدستور، فبتاريخ 04 مارس 1989، إجتمع وفد من قادة الجيش بالرئيس وطلبوا منه بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس حزب جبهة التحرير الوطني، طلبوا إعفاءهم من صفتهم كأعضاء في اللجنة المركزية للحزب حتى يبتعد الجيش

[1] مراد لعبيدي، مرجع سابق، ص 75.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 82.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة 24.

عن الصراعات السياسية، ويتفرغ لمهمة الدفاع المحضة المسندة له بموجب الدستور[1]، وكان ذلك في تعليمة أصدرها رئيس أركان الجيش جاء فيها: "لا لأي عسكري مع كونه مواطنا كامل الحقوق، التطلع للمشاركة في أس نشاط سياسي أو ضد أي تشكيل سياسي سواء كان ذلك داخل المؤسسات العسكرية أو خارجها"[2].

جاءت كل الدساتير التي أعقبت دستور 1989 فيما يتعلق بمهام المؤسسة العسكرية مطابقة إلى حد ما لما حدده دستور 1989، وهو المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري، والبحري والجوي، مع تغير أرقام المواد التي تنص على هذه المهمة، فجاءت ضمن المادة 25 في دستور 1996 و ضمن المادة 28 من التعديل الدستوري 2016 وكذا ديباجة هذا الأخير التي أشادت بدور المؤسسة العسكرية في حماية الدولة من الإرهاب، إضافة إلى تبنيها مسار تحديث واحترافية وعصرنة هذه المؤسسة، فنصت على ما يلي:" إن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك. ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الارهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه، تسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري"[3]

---

[1] سعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 السلطة التنفيذية**. الجزء الثالث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص ص، 124، 125.

[2] أحمد سويقات، دور الجيش الوطني من خلال التجربة الدستورية في الجزائر، ورقة مقدمة في ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الاقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 30-31 جانفي 2017، ص 423.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم 06-01 يتضمن التعديل الدستوري مؤرخ في 2016/3/06 الجريدة الرسمية، عدد 14.

نلاحظ أنه من خلال دستور 1996 والتعديلات التي تلته قد تم إلزام المؤسسة العسكرية بالمهام التقليدية الأصيلة الممارسة من طرف جيوش العالم، لكن المادة الثامنة من دستور 1996 التي تنص على ما يلي: "يختار الشعب لنفسه مؤسسات، غايتها ما يلي: – المحافظة على الاستقلال الوطني ودعمه،..."[1]

لنا هنا أن نتساءل– على حد تعبير السعيد بوالشعير–، نتساءل عن مكانة ودور الجيش في هذا المقام، هل تعود له سلطة المبادرة بالتدخل مثلما حدث يوم 1992 بتحييد المؤسسات الدستورية، أو الاستيلاء على السلطة، كما فعل في جوان 1965، مع أنه جهاز يخضع دستوريا لسلطة رئيس الجمهورية باعتباره ممثل الشعب والقائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني والمكلف طبقا لليمين الدستورية بالدفاع عن الدستور والسهر على استمرارية الدولة، وتوفير الشروط اللازمة للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري والسعي لتدعيم المسار الديمقراطي واحترام حرية اختيار الشعب ومؤسسات الجمهورية وقوانينها والمحافظة على سلامة التراب الوطني ووحدة الشعب والأمة، أم أن تدخله خارج الإطار المؤسساتي الدستوري يعتبر خرقا للدستور وتجاوزا للمؤسسات المنتخبة[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 8.

[2] سعيد بوالشعير ،**النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 السلطة التنفيذية**. مرجع سابق، ص 126.

خلاصة الفصل

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى بداية نشأة المؤسسة العسكرية التي تعود جذورها إلى المنظمة الخاصة لحزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، التي كانت نواة جيش التحرير الوطني، حتى أصبحت مؤسسة عالية التنظيم والتسليح بعد الاستقلال، الشئ الذي منحها مكانة مرموقة في مختلف الدساتير إلى غاية دستور 1989 والذي قام بحصر دورها في وظيفتها العسكرية.

لقد بدت علاقة المؤسسة العسكرية بالشأن السياسي منذ الفترة الاستعمارية حينما ترسخت عقيدة لدى القادة العسكريين بأن أسلوبهم العسكري هو أنجع الأساليب لحل جميع المشاكل السياسية، تجسد ذلك في إعلانهم الثورة دون الرجوع إلى قادتهم السياسيين ، كما تجسد طيلة فترات الثورة التحريرية، ويبرز ذلك في إجهاضهم لنتائج مؤتمر الصومام الداعية لأولوية العمل السياسي على العمل العسكري، بالإضافة إلى ما حدث خلال أزمة صيف 1962 من تجاذب حول من يستحوذ على السلطة يحسم الأمر لصالح الطرف الذي ساندته المؤسسة العسكرية، وهو ما مهد الطريق لاحتلالها دورا محوريا في حسم التوجهات الكبرى لجزائر الإستقلال وجعلها مصدرا رئيسيا للسلطة بعد حركة جوان 1965 حيث كانت أداة الوصول إلى السلطة.

استمر بروز هذا الدور عند كل عملية انتقال للسلطة، وهو ما أعطى انطباعا بأن عملية استخلاف الرئيس هو شأن داخلي للمؤسسة العسكرية، وبقي هذا التقليد سائدا حتى بعد تحييد دورها السياسي دستوريا بعد دستور 1989، وترجم عمليا بعد إقدام الجيش على إيقاف المسار الانتخابي في جانفي 1992، وفي جميع المحطات السياسية التي تلته وصولا إلى الرئيس بوتفليقة.

الملاحظ أن تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية إنتقل من التدخل المباشر المتمثل في الإنقلاب أو توقيف المسار الإنتخابي إلى التدخل غير المباشر وذلك باختيار مرشح مدني وتفضيله عن الآخرين، أي أن المؤسسة العسكرية تبقى المرجع الأول والأساسي في تحديد الخيارات الأساسية للبلاد.

الفصل الثاني:المؤسسة العسكرية والانتخابات الرئاسية

المبحث الأول: الانتخابات الرئاسية 2004

المطلب الأول: المشهد السياسي قبيل انتخابات 2004

المطلب الثاني: عناصر نجاح بوتفليقة

المبحث الثاني: الانتخابات الرئاسية 2009

المطلب الأول: التعديل الدستوري 2008

المطلب الثاني: نتائج الانتخابات الرئاسية 2009

المبحث الثالث: الانتخابات الرئاسية 2014

المطلب الأول: تأثير العلاقة بين أجنحة السلطة

المطلب الثاني: دعوة أحزاب سياسية لتدخل الجيش

المبحث الرابع: الوضع السياسي واقتراب موعد انتخابات 2019

المطلب الأول: تأثير العلاقة بين أجنحة السلطة

المطلب الثاني: دعوة أحزاب سياسية لتدخل الجيش

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: المؤسسة العسكرية والانتخابات الرئاسية

لاشك أن الاستحقاقات الرئاسية تشكّل مؤشرًا يمكن على ضوئه فهم طبيعة العلاقات بين مختلف دوائر صنع القرار في الجزائر، وكيف تؤثر التقلبات التي تعتري هذه العلاقات على الحياة السياسية وعلى مستقبل الاستحقاقات المقبلة.

المبحث الأول:الانتخابات الرئاسية 2004.

ظل دور المؤسسة العسكرية في المواعيد الانتخابية حاضرا خاصة الرئاسية منها، هذا مرده إلى طبيعة الرئاسة التي تعد أهم مؤسسة دستورية في البلاد، وكذلك إلى الصراع القائم منذ فجر الثورة التحريرية بين السياسي والعسكري.

المطلب الأول: المشهد السياسي قبيل انتخابات 2004

مع بداية 2004 كانت معظم الفعاليات السياسية قد حسمت موقفها من الانتخابات الرئاسية والتي ترشح لها كل من:

- عبد العزيز بوتفليقة (مرشح حر)
- علي بن فليس (مرشح حر)
- عبد الله جاب الله (حركة الاصلاح الوطني)
- سعيد سعدي (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)
- لويزة حنون (حزب العمال)
- علي فوزي رباعين (عهد 54)

بينما تبنت جبهة القوى الاشتراكية قرار المقاطعة، أما التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم بالإضافة إلى حركة النهضة فقد زكت المرشح عبد العزيز بوتفليقة، فيما يخص مناضلي جبهة التحرير الوطني فقد انقسموا بين من رشح أمين عام الحزب: علي بن فليس، ومن قرروا تزكية عبد العزيز بوتفليقة.

أما المؤسسة العسكرية فقررت التزام الحياد، أي عدم تقديم الدعم أو مساندة لأي مرشح، وأنها ستقبل بنتائج الانتخابات أيا كانت طبيعتها، هذا ما عبر عنه رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي محمد العماري في أكثر من مناسبة، حيث أكد بأن الجيش الجزائري جيش جمهوري لديه مهام واضحة ومحددة، فالجيش –حسبه– الآن لا ينشغل سوى بمهامه الدستورية، وفي 17 جوان 2003 أقر قائد الأركان في حوار له مع جريدة الأهرام المصرية بأن الجيش سيقبل مستقبلا بخيار الشعب مهما كانت نتائجه بقوله:" إننا نرحب بمن يختاره الشعب حتى ولو كان عبد الله جاب الله زعيم حركة الإصلاح، لكن بشرط أن يحترم قواعد اللعبة".

فالجيش من هذا المنطلق مستعد للتخلي عن دوره في الاختيار والتزكية، لكنه سيحتفظ بحق التدخل في حال أخل الرئيس المنتخب بالدستور.

وفي نفس السياق أبدى الفريق محمد العماري استعداد هيئته التخلي عن صناديق الاقتراع الخاصة بالجيش والتي نفى أن تكون قد استخدمت في ترجيح كفة مرشح على حساب آخر.[1]

رغم كل مساعي الرئيس للحصول على انسحاب الجيش من الساحة السياسية، ودفع الجنرالات المسؤولين عن انقلاب 1992 ونتائجه الدموية إلى التقاعد. إلا أن الجنرالات المعنيين لم يكن لديهم أي استعداد للتنازل بهدوء، وتحركوا باستمرار ضد الرئيس معارضين تمديد تدابير العفو المتعلقة بالمصالحة الوطنية، مستغلين الحرب العالمية للإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية، مشجعين الهجمات اللاذعة للغاية على بوتفليقة عبر الصحافة، لاسيما جريدة Le Matin، وأخيرا من خلال تشجيع الأمين العام لحزب جبهة التحرير علي بن فليس، على خوض سباق الانتخابات ضد عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية لشهر 2004.

من خلال هذا التصرف سعت المؤسسة العسكرية إلى الحفاظ على قيادة السلطة السياسية التي اكتسبوها منذ إقالة الشاذلي بن جديد سنة1992، عاقدين العزم على منع

[1] مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص ص، 166،168.

بوتفليقة من تأمين عهدة ثانية. غير ان الائتلاف الذي جمعه بوتفليقة حوله لدعم إعادة انتخابه كان مختلف العناصر، مما ترتب عنه أثارا وتداعيات. وتمثل العائق الأساسي أمام بوتفليقة، افتقاره إلى دعم سياسي حزبي موثوق يمكنه الاعتماد عليه؛ إذ كان الحزبان الواجهة التي ترعاها الدولة – أي جبهة التحرير الوطني، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي– ائتلافا يمثل جميع الفصائل الرئيسة في هيكل السلطة، غير أنها كانت تقبع في نهاية المطاف تحت سيطرة قادة الجيش، من خلال جهاز استخبارات الجنرال محمد مدين.[1]

مع تصاعد وتيرة الصراع حول الانتخابات الرئاسية التي جرت في أفريل 2004، تردد لدى أوساط سياسية ودبلوماسية أن الفريق العماري كان أبرز الذين اعترضوا على تجديد ولاية بوتفليقة لعدة أسباب أبرزها:

- السيطرة المفرطة على مختلف صلاحيات القرار في كل مؤسسات البلاد من دون الحاجة الضرورية إلى ذلك، مما تسبب في تجمع الصلاحيات في مركز واحد، وانعكس على السير العادي لمؤسسات البلاد.
- تراجع مستمر لتأثير العسكريين كمركز قرار مواز لسلطات رئيس الجمهورية قبل انتهاء المهمة الوطنية المتمثلة في إنقاذ الجمهورية من الجماعات الإسلامية المسلحة، وأيضا تكرار انتقاداته لبعض قيادات الجيش.

لقد حاول الفريق العماري مرارا في الشهور التي سبقت تاريخ إجراء انتخابات 2004 التهديد بوقف المسار الانتخابي، إذا حدث تزوير في النتائج أو انسحب المرشحون المتسابقون على كرسي الرئاسة. لكن هذه التهديدات لم تجد الصدى المطلوب لدى بقية دوائر القرار في الجيش الجزائري، ويعتقد أن الولايات المتحدة الأميركية أبلغت العماري قبل يومين من الانتخابات عبر سفارتها بالجزائر عن قلقها من بروز مخاوف جدية من حمام دم

[1] فوزية قاسي وعربي بومدين، مرجع سابق، ص 63.

إذا تدخل الجيش مجددا لتصحيح النتائج، فقد كان العامل الخارجي حاسما لدفع الجيش إلى تبني الحياد وعدم التدخل مجددا في الساحة السياسية.[1]

وقد أدى فوز الرئيس بوتفليقة بعهدة ثانية وهزيمة منافسه علي بن فليس إلى إعادة هيكلة الجيش وإزاحة حلفاء المرشح الخاسر.[2]

المطلب الثاني: عناصر نجاح بوتفليقة:

دأب الرئيس بوتفليقة منذ أن اعتلى سدة الحكم سنة 1999 على إحكام سيطرته على الجهاز التنفيذي، وكان شعاره في ذلك: "لا أريد أن أكون ثلاثة أرباع رئيس". وبقدر ما كان الطموح كبيرًا بقدر ما كانت المهمة صعبة ومحفوفة بالكثير من المخاطر؛ فالرئيس بوتفليقة الذي يعتبر صنيعة هذا النظام كان على دراية تامة بأن التحكم الكلي في دواليب صنع القرار يتطلب إعادة صياغة بنية توازن القوى في أعلى هرم السلطة، والتي تُختزل في المعادلة التالية: لا يمكن لأي شخص أن يصبح رئيسًا للجزائر من دون موافقة الجيش وجهاز المخابرات. ولم يكن بمقدور بوتفليقة إعادة صياغة هذه المعادلة؛ حيث وصل إلى الحكم بفضل تزكية ودعم المؤسسة العسكرية والأمنية.

لقد أراد بوتفليقة تحقيق ما عجز الرؤساء الذين سبقوه عن تحقيقه؛ وهو فك الارتباط بين جهاز الرئاسة ومؤسسات الجيش والمخابرات، بيد أنه كان مدركًا لأن فكّ هذا الارتباط لا يتأتّى إلا بالتحالف مع فاعل قوي يملك من أدوات التأثير وإلحاق الضرر ما يجعله في مأمن من أية ردة فعل قد تكون مضرة بمستقبله السياسي. ولم يكن هذا الفاعل منحدرًا من المجتمع المدني على شاكلة حزب سياسي ذي وزن في الحياة الاجتماعية والسياسية، أو منظمة من المجتمع المدني، بل كان جهاز المخابرات بقيادة الفريق محمد مدين المدعو "توفيق."

لقد فرض هذا التحالف نفسه بحكم المعطيات السياسية والأمنية التي مكّنت قيادة الأركان في الجيش الجزائري تحت إمرة الفريق محمد العماري من فرض نفسها كفاعل

---

[1] محمد مقدم، بوتفليقة جنرالا وحيدا في الجزائر، **جريدة الحياة اللندنية**، 2005/02/14، على الموقع: www.alhayat.com/article/1234885 أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2018/03/15.

[2] أشرف طالب، الأجواء السياسية تلقي بظلالها على الجيش أوت 2004–أوت 2018، **سبق برس**، الموقع http://www.sabqpress.net.politics. تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2019/03/15.

سياسي له كلمته في اتخاذ القرارات المهمة. وكانت إستراتيجية الرئيس بوتفليقة تتمثل في تحييد قيادة أركان الجيش وكسر شوكة مسؤولها الأول الفريق محمد العماري الذي اعترض على رغبة بوتفليقة في الحصول على عهدة رئاسية ثانية عام 2004 مفضلاً مكانه رئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس. لقد نجح بوتفليقة في سعيه واستعان في ذلك بالفريق محمد مدين الذي كانت له هو الآخر مصلحة في تقليص نفوذ قيادة أركان الجيش؛ وكان هذا بمثابة تحالف مصلحي وتكتيكي رام اختزال معادلة السلطة في متغيرين، وهما: الرئاسة وجهاز الاستخبارات والأمن.

ولم يكن تحييد قيادة الأركان غاية في حد ذاته بل جزءًا من مخطط هدفه تحصين السلطة الرئاسية وجعلها في منأى عن أي تأثير خارج الرئاسة. وتمثل الجزء الثاني من المخطط في إضعاف جهاز الاستخبارات والأمن، وهي مهمة في غاية التعقيد، وهذا بحكم نفوذ هذا الجهاز العمودي والأفقي؛ فخلافًا لمؤسسة الجيش، يتمتع جهاز المخابرات بنفوذ واسع داخل مؤسسات الدولة وكذلك في أوساط المجتمع المدني.وهو ما يفسر الصعوبة التي واجهها الرئيس بوتفليقة في كسر شوكة هذه الهيئة؛ فالمحاولات التي رامت إعادة هيكلة المخابرات عبر إنشاء وزارة كبرى للأمن تكون تحت سلطة وزير الداخلية الموالي لبوتفليقة يزيد زرهوني تضم جميع الأجهزة الأمنية باءت بالفشل بسبب رفض قيادة جهاز المخابرات لهذه الفكرة؛ فهذه الأخيرة كانت على وعي بأن بوتفليقة لم ولن يتخلى عن فكرته في إحكام سيطرته على دواليب السلطة؛ وهو ما يفسر الفتور الذي بدأ يعتري العلاقات بين الطرفين لاسيما أن بوتفليقة كان يعوّل كثيرًا على وزير الداخلية آنذاك يزيد زرهوني.[1]

[1] إدريس شريف، العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الانتخابات الرئاسية، **الجزيرة نت**، 2014/03/27، على الموقع: studies.aljazeera.net/ar/reports. أطلع على الويب بتاريخ 2019/04/20.

المبحث الثاني: الانتخابات الرئاسية 2009

أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ترشحه لعهدة رئاسية ثالثة بعد إجراء تعديل دستوري يسمح له بذلك.

المطلب الأول: التعديل الدستوري 2008

شهدت سنة 2008 تعديلا دستوريا في غاية الأهمية، فقد تم فتح المجال أمام رئيس الجمهورية المنتخب للترشح لأكثر من عهدتين، خلافا لما نص عليه دستور 1996 الذي جعلها قابلة للتجديد مرة واحدة فقط تأسيا بدستور الولايات المتحدة الاميركية والدستور الفرنسي لسنة 1958، ويعير أنصار التجديد مرة واحدة عن رفضهم ومعارضتهم لاحتكار السلطة من قبل شخص واحد لمدة طويلة محتجين على أن الرئيس في الدول النامية يستطيع أن يجند كل أجهزة الدولة وأموالها لإعادة انتخابه على حساب نزاهة الانتخابات ومصداقيتها وعلى حساب مبدأ جوهري في النظام الديمقراطي المتمثل في التداول على السلطة[1]. بينما أنصار الاتجاه الثاني لا يرون مبررا لتحديد عدد العهدات التي يمكن للرئيس أن يرشح نفسه ذلك من شأنه أن يدعم قاعدة حرية الشعب في اختيار ممثليه ويعزز السير العادي للنظام الديمقراطي الذي يقتضي بأن حائز عهدة رئاسية ملزم بأن يعيدها عند انقضائها إلى الشعب الذي يملك دون سواه سلطة التقدير بكل سيادة كيفية تأدية هذه العهدة ويقرر بكل حرية تجديد الثقة في رئيس الجمهورية أو سحبها منه.[2]

إثر هذا التعديل تم تأسيس مبدأ مفاده قابلية انتخاب رئيس الجمهورية دون تحديد عدد الفترات ، كما دأبت عليه الدساتير الجزائرية السابقة ومن ثم يتمكن الشعب من ممارسة حقه المشروع في اختيار من يقود مصيره وأن يجدد الثقة فيه بكل سيادة.

---

[1] سعيد بو الشعير، مرجع سابق، ص 41.

[2] عمار عباس، التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الاصلاح الدستوري الشامل، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، جوان 2014، ص 100.

المطلب الثاني: نتائج الانتخابات الرئاسية 2009

أجريت الانتخابات يوم 09 أفريل 2009 و ترشح لها كل من:

- عبد العزيز بوتفليقة (مرشح حر)
- لويزة حنون (حزب العمال حزب العمال)
- موسى تواتي (الجبهة الوطنية الجزائرية)
- محمد جهيد يونسي (حركة الاصلاح الوطني)
- علي فوزي رباعين (عهد 54)
- محمد السعيد (مرشح حر)

أسفرت هذه الانتخابات عن فوز الرئيس بوتفليقة بالمرتبة الأولى وبعهدة ثالثة بنسبة تفوق 90 بالمئة، وهي نسبة لم يحصل عليها اي مرشح في أربع انتخابات تعددية عرفتها الجزائر منذ 1995، في المقابل لم يستطع خمسة منافسين أن يحصدوا 10 بالمئة من أصوات الناخبين الذين تؤكد أحزاب المعارضة أنهم أحجموا عن الذهاب إلى مراكز الاقتراع، في حين قدر وزير الداخلية نور الدين زرهوني أن 74.45 بالمئة منهم شاركوا في التصويت

وما ساهم في ارتفاع نسبة المشاركة هو أن عناصر المؤسسة العسكرية التي كانت في الماضي تقترع داخل الثكنات صارت تصوت في المراكز العمومية،[1] أي ان الأسلاك النظامية لعبت دورا أساسيا في هذه الانتخابات.

وقد أشاد المترشح المستقل في هذه الرئاسيات محمد السعيد عن حياد المؤسسة العسكرية وأجهزة المخابرات الذي يعكس حالة الالتزام الذي قطعته هذه المؤسسة على نفسها بعدم التدخل في الشؤون السياسية منذ انتخابات 2004، عكس اتهامه للإدارة بوقوفها إلى

[1] أنيس رحماني، بوتفليقة أحكم سيطرته على الجيش والنخبة مقطوعة عن الشارع، **وكالة رويترز**، 2009/04/10، على الموقع: https://www.swissinfo.ch أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/02/25.

جانب مترشح معين منددا بتحيز إطارات سامية في الحكومة والدولة لصالح المترشح المستقل عبد العزيز بوتفليقة.[1]

رغم تردد أخبار بشأن وقوف ضباط بارزين ضد بوتفليقة، إلا أن هذا لم يؤثر في موقف المؤسسة العسكرية، لأن بوتفليقة سيطر على الموقف وأصبح يؤثر تأثيرا كبيرا في قرار المؤسسة العسكرية، وما إخراج مراكز الاقتراع الخاصة من سيطرة الجيش داخل الثكنات إلى جناح وزارة الداخلية سوى علامة على سيطرة الداخلية على الوضع.

[1]كريم كالي، محمد السعيد بشيد بحياد المؤسسة العسكرية في الرئاسيات، **جريدة الشروق**، 2009/04/07، على الموقع: https://www.echoroukonline.com/ أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/02/25.

المبحث الثالث: الانتخابات الرئاسية 2014

أثار وضع بوتفليقة الصحي وقراره الترشح لفترة رئاسية رابعة جدلا واسعا في الجزائر، خاصة بعد نقله إلى فرنسا للعلاج في أفريل 2013 وهو ما جعل كثيرا من الاصوات تطالب بتفعيل المادة 88 من دستور 96 المتعلقة بحالة شغور منصب رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى تصريحاته في 08 ماي 2012 بتسليم مشعل القيادة للشباب، وقوله بصريح العبارة: "جيلي طاب جنانو".

وقد ترشح لهذه الانتخابات كل من:

- عبد العزيز بوتفليقة (مرشح حر)
- علي بن فليس (مرشح حر)
- عبد العزيز بلعيد (جبهة المستقبل)
- لويزة حنون (حزب العمال)
- موسى تواتي (الجبهة الوطنية الجزائرية)
- علي فوزي رباعين (عهد 54).

يعرف في الجزائر أن المؤسسة العسكرية تلعب دورا بارزا في اختيار مرشح السلطة لرئاسة الجمهورية، لكن الجيش أعلن منذ 2003 انسحابه من الساحة السياسية وإنهاءه لكافة أدواره السياسية بعد تدخله سنة 1992 لوقف المسار الانتخابي.

المطلب الأول: تأثير العلاقة بين أجنحة السلطة

أنتجت العلاقة بين الجيش والمخابرات والرئاسة عدة معطيات مؤثرة يمكن تلخيصها على النحو الآتي :

أولاً: إنقسام المشهد السياسي بشكل غير مسبوق، وهي حالة شبيهة إلى حد ما بالوضع الذي ميز مرحلة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات؛ فمن جهة نجد مؤيدي الحفاظ على الوضع القائم على غرار الثلاثي المتمثل في الرئاسة وبعض القيادات في الجيش والمخابرات مدعومين في ذلك من قبل بعض الأحزاب والقوى المحافظة على شاكلة حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، ومجموعة أخرى من الأحزاب التي أصبحت تُسمى "بأحزاب الموالاة"، ومن بينها الحركة الشعبية الجزائرية وتجمع الأمل الجزائري وحزب العمال،

وهنالك من جهة ثانية، الأحزاب التي تطالب بتغيير الوضع القائم، على غرار تلك التي تنادي بمقاطعة الانتخابات الرئاسية، ومن بينها التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحركة مجتمع السلم وحزب الجيل الجديد، إضافة إلى بعض وسائل الإعلام الخاصة (قناة المغاربية، عدد كبير من الجرائد)، وشخصيات سياسية مستقلة، وجماعات من المجتمع المدني (حركة بركات، التجمع الجزائري للشباب).

ثانيًا :بروز تيارات تنادي بضرورة الخروج من المعادلة المغلقة رئاسة–مؤسسة عسكرية، عن طريق الدخول في مرحلة انتقالية لم تحدد معالمها بالضبط؛ فهناك من يقترح النموذج التأسيسي على غرار ما حدث في تونس، وهناك من يفضّل حكومة تكنوقراطية، كما نجد من يرجّح فكرة مؤتمر وطني. وهناك أيضًا من يدعو إلى التفاوض مع الجيش باعتباره جزءًا أساسيًا من المرحلة الانتقالية؛ وهو اقتراح لمّح إليه الوزير الأول الأسبق مولود حمروش وأيدته في ذلك مجموعة من الأحزاب المقاطعة للانتخابات.

إن هذا الاستقطاب داخل دائرة صنع القرار وامتداداته السياسية قد ساهم في بروز بوادر مجتمع مدني افتراضي–واقعي يريد أن يكون له دور في العملية السياسية؛ فمباشرة بعد إعلان الوزير الأول عن قرار ترشح الرئيس بوتفليقة، تدفق سيل من الاعتراضات والانتقادات

على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي، امتدت إلى الشارع في شكل تجمعات احتجاجية في شوارع العاصمة، إلا أن نطاق هذه التجمعات ظل محدودًا وهامشيًا؛ مما سمح لقوى الشرطة بتحييدها في إطار ما اصطُلح على تسميته "الإدارة الديمقراطية للجماهير[1]."

المطلب الثاني: دعوة أحزاب سياسية لتدخل الجيش

دعت أحزاب سياسية معارضة في الجزائر الجيش إلى التدخل لمنع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من التوجه إلى عهدة رئاسية رابعة.

وأعلنت رئيسة حزب العدل والبيان نعيمة صالحي خلال توقيع 12 حزبا سياسيا على وثيقة مبادرة المجموعة الوطنية للدفاع عن السيادة الوطنية والذاكرة التاريخية أن ظروف المرحلة السياسية تتطلب تدخل الجيش لإنهاء حكم الرئيس بوتفليقة، واعتبرت صالحي أن ظاهرة الفساد التي انتشرت في الجزائر والإخفاق السياسي والاجتماعي والاقتصادي لفترة حكم الرئيس بوتفليقة لا تتيح لهذا الأخير الترشح لعهدة رئاسية رابعة.

وقالت صالحي أنه يتعين على المؤسسة العسكرية أن تتخذ موقفا وطنيا وانحيازا إلى الشعب والمساعدة في وقف مهزلة لجنة تعديل الدستور وتأمين الانتقال السلمي للسلطة.

وفي نفس السياق طلب رئيس الحزب الجمهوري عبد القادر مرباح المؤسسة العسكرية لإنقاذ البلاد وحماية الوحدة الوطنية، وطالب الجيش برفع أي دعم للرئيس بوتفليقة، وألا يقحم نفسه في لعبة الانتخابات.

ومن جانبه وجه رئيس جبهة الشباب الديمقراطي أحمد قوراية دعوة إلى الجيش لقطع الطريق أمام تولي الرئيس بوتفليقة عهدة رئاسية رابعة، وقال قوراية: "نطالب الجيش بوضع حد للمهزلة السياسية والعبث السياسي اللذان تشهدهما الجزائر، وحماية البلاد والعباد من الذين يلحقون بهما الضرر".

[1] إدريس شريف، مرجع سابق.

غير أن الملاحظ أن الأحزاب التي أطلقت هذه الدعوات لتدخل الجيش ليست ذات ثقل سياسي وشعبي في الساحة السياسية الجزائرية، ولها حضور ضعيف في البرلمان والمجالس النيابية المحلية.

وفي هذا السياق قال رئيس حركة مجتمع السلم- كبرى الأحزاب الإسلامية في الجزائر- أبو جرة سلطاني للعربية نت، أن دعوة الجيش للتدخل لا تعني الحركة، وذكر أن مواقف مجموعة مبادرة الدفاع عن السيادة الوطنية تعبر عن الأحزاب التي أعلنتها فقط، وأن الجيش يمارس مهامه الموكلة إليه بوضوح في الدستور، وعلق أمين عام حركة النهضة فاتح ربيعي- العضو في المبادرة- على المطالبات بتدخل الجيش وقال للعربية نت : "إن ما صدر عن قادة هذه الأحزاب ليس دعوة لانقلاب عسكري، بل نداء لتحييد المؤسسة العسكرية، وأن تكون على مسافة واحدة من كل المرشحين في انتخابات 2014.

ويعتبر الباحث والكاتب في الشأن السياسي والتاريخي محمد أرزقي فراد: أن مطالبة هذه الأحزاب السياسية بتدخل الجيش مطلب غير دستوري وغير سياسي بالمرة وقال: " ليس من حق أحد أن يمنع الرئيس من الترشح وفقا للدستور، وأوضح أنه كان على هذه الأحزاب عوض التوجه إلى مطلب غبر دستوري أن تطلب تفعيل المادة 88 من دستور 1996 المتعلقة بحالة عجز الرئيس عن أداء مهامه بالنظر إلى وضعه الصحي.

ولفت فراد إلى أن دعوة الجيش لمنع الرئيس بوتفليقة من الترشح مسألة غير ديمقراطية ولا تستند إلى شأن دستوري خاصة أن الرئيس هو القائد العام للجيش.[1]

[1] عثمان لحياني، أحزاب تدعو الجيش لمنع بوتفليقة من رئاسة رابعة، **العربية نت**، 2013/04/17، على الموقع www.alarabia.net/ar، أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/24.

المبحث الرابع: الوضع السياسي و اقتراب موعد انتخابات 2019.

تعيش البلاد على وقع مشهد سياسي معقد، أهم ما يميزه حالة الغموض التي تلف الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها ربيع العام القادم 2019، في ظل تنامي دعوات ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة، وهي الدعوات التي قابلها الرئيس بصمت مطبق.

غموض المشهد جعل المعارضة تعيش حالة من الإرباك وعدم وضوح الرؤية، مما تسبب في "انسداد سياسي خطير" حسب تعبير حزب طلائع الحريات الذي يتزعمه رئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس.

المطلب الأول: مبادرة حركة مجتمع السلم

في ظل الغموض الكبير الذي يلف المشهد السياسي الجزائري، أطلقت حركة مجتمع السلم مبادرة بعنوان "التوافق الوطني" من خلال منتدى الفكر والسياسة الذي نظمته حركة مجتمع السلم في 14 جويلية 2018، وطالبت الجيش بالمشاركة في الانتقال الديمقراطي من أجل تحقيق التوافق، مما أثار جدلا كبيرا.

وتتضمن هذه المبادرة خارطة طريق لتحقيق الانتقال الديمقراطي تحت غطاء التوافق بين السلطة والمعارضة، بإشراف المؤسسة العسكرية.

وتعد حركة مجتمع السلم أحد أكبر الأحزاب الإسلامية المعارضة، وهي محسوبة على حركة الإخوان المسلمين، وشاركت بالحكومات المتعاقبة منذ 1995.لكنها فكت الارتباط بالسلطة عام 2012، وتحولت إلى صفوف المعارضة بدعوى عدم وجود جدية في القيام بإصلاحات سياسية.

جاءت مبادرة التوافق الوطني الموجهة لكل مكونات الطبقة السياسية معارضة وسلطة وكل المؤسسات الفاعلة في الجزائر ومنها المؤسسة العسكرية، حيث اقترحت أن تكون المؤسسة العسكرية ضامنة ومرافقة للتوافق الوطني، وفور الإعلان عنها بدأت ردود الفعل تتوالى بين أوساط الطبقة السياسية ونشطاء شبكات التواصل الاجتماعي. واعتبر البعض أن نداء الحركة هو دعوة صريحة للجيش بالتدخل في الحياة السياسية ومخالفة الدستور.

الهجوم الحاد على مقري رئيس حركة حمس ونداءه للجيش، جاء من أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني حزب الأغلبية جمال ولد عباس الذي رد في مؤتمر صحفي بالعاصمة

الجزائر بقوله إن "الذين يناشدون الجيش أداء أدوار في السياسة مخطئون." ورد كذلك وزير العدل الطيب بلعيز على مقري بشكل غير مباشر حينما صرح أن "الخيار الديمقراطي مبدأ دستوري" واعتبر أن "استغلال بعض الفضاءات الحرة للدعوة إلى التراجع عن المكاسب غير لائق."

ويرى المحلل السياسي وخبير القانون الدستوري عامر رخيلة أنه من المؤسف أن يصدر عن الحركة ما صدر منها متسائلا: هل يعلم رئيس الحركة معنى دعوة الجيش بالتدخل في المشهد السياسي؟ ليجيب: ذلك يعني دعوة للانقلاب.ويضيف رخيلة: "المؤسف صدور هذا النداء في ندوة حول فكرة التوافق الوطني وتعزيز الديمقراطية"، ولم يستبعد –في حديث للجزيرة نت– أن يكون النداء محاولة تموقع استعدادا للاستحقاقات القادمة وخاصة الرئاسيات بمغازلة الجيش بطريقة مخالفة للدستور المعدل عام 2016 ويتنافى مع مسعى بناء دولة القانون."

الانتقادات السابقة رفضها المكلف بالشؤون السياسية والاقتصادية لحركة مجتمع السلم فاروق طيفور، حيث أكد أن "الحركة لم تطلب أبدا تدخل الجيش في الحياة السياسية بل هي مناضلة من أجل الدولة المدنية والنظام الجمهوري وتطالب بتمدين الحياة والنظام السياسي، ولا أحد من المحللين ولا المراقبين ولا الدارسين لتاريخ منظومة الحكم في الجزائر يجهل الأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات في الاستحقاقات الهامة."

وقال طيفور إن المنتقدين صنفان "صنف لا يريد أن يعالج الأزمة بمشاريع واقعية تتعامل مع المعطيات والفاعلين الأساسيين في حقل السياسة الجزائرية، وصنف منافس لا يريد لغيره أن يبادر أو يقترح، بل ويعمل على مصادرة وتشويه المقترحات بما يجعلها بعيدة عن معالجة الأزمة."

لذلك يعتقد أن "الجدل الذي أحدثته المبادرة يدل على أنها لامست الحقيقة، وأزعجت البعض واستطاعت أن تحول النقاش من تداول أخبار الفساد والعهدة الخامسة إلى مربعات اقتراح البدائل، وفتحت الأفق السياسي لكل أطراف ومكونات الطبقة السياسية مقابل حالة الجمود والشك والغلق المبرمج للاستحقاق الرئاسي القادم.[1]

[1] أحمد مروان، دعوة بالجزائر لتدخل الجيش في الانتقال الديمقراطي، 2018/07/20، على الموقع https://www.aljazeera.net/أطلع على صفحة الويب يوم 2019/04/25.

المطلب الثاني: رد فعل المؤسسة العسكرية

ردّ نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح، يوم الخميس 26 جويلية 2018، على دعوات تدخل الجيش في الشأن السياسي للبلاد، مؤكدا على التزام الجيش بمهامه الدستورية، داعيا إلى عدم إقحام مؤسسة الجيش في المتاهات أو الزج بها في الصراعات السياسية.

وقال رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح، خلال إشرافه، على مراسيم حفل تكريم أشبال الأمة المتفوقين في شهادة البكالوريا دورة 2018، بمقر وزارة الدفاع الوطني، بأنه أصبح من الغريب وغير المعقول أن يتم الزج بالجيش الوطني الشعبي في الصراعات السياسية مع اقتراب كل استحقاقات وطنية، وشدّد قايد صالح في ذات السياق، على ضرورة التزام الطبقة السياسية بالمهام الموكلة إليها في متابعة قضايا الشعب، محذرا من الحديث باسم مؤسسة الجيش الوطني الشعبي قائلا بأنه لا وصاية على الجيش، وبأن المؤسسة تتلقى توجيهاتها من لدن رئيس الجمهورية وزير الدفاع[1].

توضيح حركة حمس: في نفس يوم تصريحات قايد صالح ، جاء الرد من حركة السلم نورده كاملا كما جاء

[1] خيرة بوعمرة، قايد صالح يرد على مقري، 2018/07/26، على الموقع https://www.tsa-algerie;com/ar/ أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/25.

حركة مجتمع السلم

الجزائر في : 26/07/2018

"بخصوص تصريح السيد الفريق القايد صالح بخصوص الذين يُدخلون الجيش في المناكفات السياسية والحزبية :

1- نؤيد هذا التصريح وهذا التوجه ونسنده، ونعتبره توجها حضاريا يحقق المصلحة الوطنية ونأمل أن يكون قطيعة نهائية عملية مع ممارسات مراحل سابقة كان التدخل فيها واضحا ومعلوما يعرف الجميع تفاصيله، وصرّح به علانية بعض قادة أحزاب الموالاة مرات ومرات بأشكال لا أوضح منها.

2- تشعر الحركة بتاتا بأنها معنية بهذا الرد لأنها لم تدع لتدخل الجيش بل تحدثت في سياق عرض المبادرة وردا على سؤال وجه للسيد رئيس الحركة يتعلق بدور قيادة الأركان في هذه المبادرة حيث كان الجواب: أن دور المؤسسة العسكرية في التوافق الوطني هو المساهمة في ضمان حماية التوافق إذا حصل بين الجزائريين، وهو التوجه الذي ضمّنته الحركة نصا وروحا في العديد من المبادرات السياسية السابقة كلما شعرت بضرورة اجتماع وتوافق الجزائريين منذ نشأتها.

3- أدان السيد الفريق بحق إدخال الجيش في المناكفات الحزبية والسياسية، والحركة لم تدخل في مناكفة مع أي حزب بخصوص دور الجيش، بل بعض المتفاعلين الحزبيين والسياسيين مع تصريح السيد رئيس الحركة المسجل صورة وصوتا هم الذين دخلوا في المناكفة الحزبية حول قضية دور الجيش.

4- إدانة السيد الفريق الذين نصّبوا أنفسهم ناطقا رسميا باسم الجيش هو رد على الذين نصبوا أنفسهم بتلقاء أنفسهم ناطقين باسم الجيش ردا على دعوة د. مقري لمساهمة المؤسسة العسكرية في نجاح التوافق الوطني، ولا يوجد أي تصريح من أي مسؤول في الحركة يفهم بأنه وضع نفسه ناطقا رسميا باسم الجيش.

5- نأمل بعد هذا التصريح أن تتوقف المزايدات باسم المؤسسة العسكرية، وأن لا يُقحم الجيش فعلا في خطاب المناكفات السياسية بين الأحزاب والشخصيات، وأن لا يضع أحد في الساحة السياسية والإعلامية نفسه ناطقا باسمه.

6- تعتبر حركة مجتمع السلم أن الجيش الوطني الشعبي هو جيش كل الجزائريين وأن قوته ومنعته هي قوة ومنعة الجزائر وأن دعمه والالتفاف حوله في مهامه الدستورية هو واجب كل الجزائريين"[1].

د. عبد الرزاق مقري
رئيس حركة مجتمع السلم

وفي سياق متصل، انتقدت قيادة الجيش الجزائري في بيان لوزارة الدفاع بشدة جنرالا متقاعدا دعاها للتدخل في الشأن السياسي، وضمان انتقال ديمقراطي في البلاد.

كان الجنرال المتقاعد علي غديري نشر مؤخرا سلسلة مقالات في صحيفة الوطن المحلية الناطقة بالفرنسية دعا فيها الفريق قايد صالح قائد أركان الجيش الجزائري إلى تحمل مسؤوليته التاريخية بشأن ما أسماه الوضع السياسي المتأزم في البلاد مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة.

وقال بيان وزارة الدفاع:"مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي الرئاسي، يحاول بعض الأشخاص ممن تحركهم الطموحات المفرطة والنوايا السيئة إصدار أحكام مسبقة إزاء مواقف المؤسسة العسكرية من الانتخابات الرئاسية، ويمنحون أنفسهم حتى الحق في التحدث بإسمها، باستغلال كافة السبل، لا سيما وسائل الإعلام،وتجاهلا منهم للمهام الدستورية للجيش الوطني الشعبي، يُطالب هؤلاء الأشخاص علنا، نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي قايد صالح بتحمل مسؤولياته والتي تكمن- حسب زعمهم- في تعزيز المكتسبات الديمقراطية، وذلك من خلال خطاب تهويلي وسيء النية.يتضح للأسف من خلال تحامل هؤلاء الأشخاص على المؤسسة -التي كبروا فيها بكل ما تحمله هذه الكلمة من دلالات- أن مسعاهم غير الفردي المستند إلى مبررات واهية وزائفة، يبدو جليا أنه وليد خطة مبيتة ومؤامرة دبرتها دوائر مستترة. من المؤسف حقا أن تكون هذه الأفعال من صنيعة بعض العسكريين المتقاعدين، الذين وبعد أن خدموا مطولا ضمن صفوف الجيش

[1] حركة مجتمع السلم، بخصوص تصريح السيد الفريق قايد صالح، **حمس نت**، 2018/07/26، على الموقع https://www.hms.algeria.net/ar/ أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/25.

الوطني الشعبي، التحقوا بتلك الدوائر المريبة والخفية، قصد الوصول إلى أطماع شخصية وطموحات جامحة لم يتمكنوا من تحقيقها داخل المؤسسة".[1]

وفي نفس السياق يرى حسني عبيدي الباحث السياسي الجزائري ومدير الدراسات والأبحاث حول العالم العربي والمتوسط بجنيف، بأن الرئاسيات وضعت النظام السياسي في مأزق، بين الحفاظ على الشكلية الانتخابية وإجراء الانتخابات في موعدها- رغم الوضع الصحي للرئيس بوتفليقة- أو القيام بتأخير الموعد الانتخابي حتى تتضح الأمور، ما يعني نهاية المسار الانتخابي وسقوط مبدأ دستورية الوضع السياسي الحالي. ويقول أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جنيف: "الجيش الجزائري لا يزال فاعلا في صناعة كل القرارات، وبالتالي فإن أي تدخل إضافي يعني الانقلاب على الرئيس، وهو خط أحمر لجيش لا يريد تكرار تجربة العشرية السوداء بنخبة عسكرية تختلف في بنيتها السياسية وخلفيتها العسكرية عن سابقاتها".

وعن البيان الذي أصدرته وزارة الدفاع ضد ضباط سابقين طالبوه بالتدخل في الرئاسيات، صرح قائلا

" **أولا:** بيان الجيش الأخير غير مفاجئ، لا في توقيته ولا في محتواه، لكنه يحمل في طياته عناصر مهمة تتمثل في حدة وقوة المفردات المستعملة، تحديدا حرصها على احترام الدستور والإشارة إلى المؤامرة، وكأن المؤسسة العسكرية تم استفزازها بقوة، بمقالات صحفية تطالب بضرورة احترامها للدستور، في حين أن بيانها ليس بعيدا عن ذلك. الفرق في الوسيلة؛ أي أنها لا تريد أن تتدخل الآن وليس غدا.

ثانيا: قيادة الجيش حريصة على مهنيتها التي اكتسبتها منذ سنوات، وعلى انسجامها الذي هو مشروط بعدم تسييسها. اعتبارا للتوافق بين رئيس الأركان ورئيس الجمهورية ومحيطه، لا شيء يستدعي تغيير خطتها وتصورها، بحكم أنها شريك أساسي في الحكم. كيف نطالب العسكر بالتدخل وهو فاعل أساسي في كل القرارات التي يعتبرها سيادية وتخصه. أي تدخل إضافي يعني الانقلاب على الرئيس، وهو خط أحمر لجيش لا يريد تكرار تجربة العشرية السوداء بنخبة عسكرية تختلف في بنيتها السياسية وخلفيتها العسكرية عن سابقاتها.

[1] عبد الرزاق بن عبد الله، الجيش الجزائري ينتقد جنرالا متقاعدا، **جريدة الأناضول**، 2018/12/30، على الموقع https://www.sahafahn.net/show394705.html أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/25.

لكن سياسة النأي بالنفس عن احترام موعد انتخابي من عدمه، لا تعني الحياد المطلق.. أعتقد أن الظروف السياسية والأمنية هي المحدد الرئيسي لأداء الجيش، وليس تصور سياسي أو إجراء استباقي مرتبطا بموعد انتخابي، لن يغير في معادلة الحكم في الجزائر ولن ينقص من مركزية المؤسسة العسكرية في صناعة القرار".

أما بخصوص الغموض الذي يسود الوضع السياسي في الجزائر قبيل أشهر من الانتخابات الرئاسية فقال:"حرِصَ النظام السياسي في الجزائر منذ عقود على احترام الحد الأدنى للعملية الانتخابية الذي يتمثل في احترام المواعيد الانتخابية وعدم تجاوز الاستحقاق الانتخابي شكليا لتمرير من يراه مناسبا للحكم، سواء تعلق الأمر بالانتخابات البلدية أو التشريعية أو الرئاسية. لذا، فإن النظام في الجزائر أمام تحدي الإبقاء على الشكلية الانتخابية وإجراء الانتخابات في موعدها، رغم الوضع الصحي والغموض حول ترشح الرئيس بوتفليقة أو القيام بتأخير الموعد الانتخابي حتى تتضح الأمور، ما يعني نهاية المسار الانتخابي وسقوط مبدأ دستورية الوضع السياسي الحالي".[1]

[1] محمد سيدمو، الجيش ليس محايدا لكنه لا يريد التدخل بطريقة التسعينات، **جريدة الخبر**، 2019/01/03 على الموقع https://www.elkhabar.com/press/article/148555/أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/25.

خلاصة الفصل

ظل دور المؤسسة العسكرية في المواعيد الانتخابية حاضرا خاصة الرئاسية منها، هذا مرده إلى طبيعة الرئاسة التي تعد أهم مؤسسة دستورية في البلاد، وكذلك إلى الصراع القائم منذ فجر الثورة التحريرية بين السياسي والعسكري

مع بداية رئاسيات 2004 وبروز المرشحين عبد العزيز بتفليقة علي بن فليس، أعلنت المؤسسة حيادها، وهذا ما عبر عنه رئيس أركان الجيش الفريق العماري في أكثر من مناسبة، لكن ومع وتيرة الصراع قبل الانتخابات، تردد أن هذا الأخير كان أبرز المعترضين على تجديد ولاية بوتفليقة، في المقابل كان الإئتلاف الذي جمعه الرئيس الرئيس المرشح لعهدة ثانية لضمان فوزه مختلف العناصر ومدعوما بجهاز المخابرات الجنرال محمد مدين.

مع اقتراب الموعد الانتخابي 2009، أجرى الرئيس بوتفليقة سنة 2008 تعديل دستوري يفتح أمامه المجال للترشح لأكثر من عهدتين، حيث توج هذا التعديل بفوزه في انتخابات 2009، بنسبة ساحقة خاصة بعد أن أصبح عناصر المؤسسة العسكرية يصوتون في مراكز عمومية.

في انتخابات 2014، أثار وضع بوتفليقة الصحي وقراره بالترشح لفترة رئاسية رابعة جدلا واسعا، حيث طالبت الكثير من الأصوات بتفعيل المادة 88 من دستور 1996، لكن السيناريو الذي حدث رجح الكفة لصالح مؤسسة الرئاسة ورئاسة الأركان بقيادة قايد صالح على حساب جهاز الاستخبارات بقيادة الجنرال توفيق.

وعند اقتراب موعد إنتخابات 2019 مع تدهور صحة الرئيس، تنامت الدعوات المطالبة بتدخل الجيش لأجل انتقال سلمي للسلطة، لكن الجيش رفض ذلك بحجة التزامه بمهامه الدستورية، لكن المتتبع للشأن السياسي يعرف جيدا أن التغيير من خارج النظام هو مهمة مستحيلة.

الفصل الثالث: محددات العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية من 2004 إلى غاية 2018

المبحث الأول:مساعي تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي

المطلب الأول: إعادة الهيكلة بعد انتخابات 2004

المطلب الثاني: إعادة الهيكلة وانتخابات 2014

المطلب الثالث: إعادة الهيكلة قبيل انتخابات 2019

المبحث الثاني: التحديات الجديدة للمؤسسة العسكرية

المطلب الأول: تحديات على المستوى الداخلي

المطلب الثاني: تحديات على المستور الخارجي

المبحث الثالث: آفاق العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية

المطلب الأول: تقييم مساعي تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي

المطلب الثاني: تصورات مستقبلية لعلاقة السلطة السياسية بالمؤسسة العسكرية

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: محددات العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية من 2004 إلى غاية 2018.

لقد شكلت مختلف النتائج السلبية لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من الاستقلال دافعا قويا لبدء مشروع إبعادها عن التوغل في السياسة والاهتمام بأداء أدوارها العسكرية من طرف القيادة السياسية خاصة في فترة حكم الرئيس بوتفليقة، وازدادت الحاجة إلحاحا لهذا المسعى في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي أصبحت تواجه المؤسسة العسكرية، وخلال هذا الفصل سيتم التطرق لأهم الجهود المبذولة من أجل تحقيق مسعى تحييد المؤسسة العسكرية وإلزامها بأدوارها الدستورية، كما سيتم ذكر مختلف التحديات التي تواجه المؤسسة العسكرية وتدفعها نحو التحييد، وفي الأخير وعلى ضوء تقييم هذه المساعي التنبؤ بأهم السيناريوهات المستقبلية لعلاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية في الجزائر.

المبحث الأول: مساعي تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي

سعت السلطة السياسية وعلى رأسها رئاسة الجمهورية نحو تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي، وذلك بإعادة هيكلة هذه الأخيرة عند اقتراب موعد الاستحقاقات الرئاسية أو بعده مباشرة لغرض إيجاد توازنات جديدة، ولتحصين السلطة الرئاسية وجعلها في منأى عن أي تأثير خارج السلطة مما يجعلها في مأمن من أي ردة فعل قد يؤثر على مستقبلها السياسي، مبررة ذلك على أنه يضفي الطابع الاحترافي للمؤسسة العسكرية

المطلب الأول: إعادة الهيكلة بعد انتخابات 2004

كان من أبرز نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2004، حدوث تصدع داخل المؤسسة العسكرية، فالفريق محمد العماري الذي كان الرجل الأول في الجيش الجزائري، وجد نفسه وحيدا ومعزولا في مواجهة الأوضاع الجديدة، لأن المؤسسة العسكرية لم تكن معه طوال الخط، فقرر مع نهاية شهر جوان، إيداع استقالته من المؤسسة ككل، وطلب الحصول على التقاعد، ولم تنفع المحاولات التي تمت حتى من طرف رئيس الجمهورية لإقناعه بالعدول عن قراره المفاجئ.

بالتزامن مع تعيين اللواء قايد صالح في منصب رئيس هيئة الأركان، قرر الرئيس بصفته وزير الدفاع الوطني إسناد صلاحيات واسعة إلى اللواء: أحمد صنهاجي مباشرة بعد الإعلان رسميا عن استقالة الفريق العماري قرر كثير من ضباط المؤسسة العسكرية المؤيدين لخطة الفريق العماري في احترافية الجيش ومكافحة الإرهاب التنحي عن مناصبهم، وكان ضمن الدفعة الأولى: اللواء شريف فضيل، قائد الناحية الأولى الذي تولى إدارة خلية مكافحة الإرهاب التسعينيات، وبعد أيام تقرر إنهاء مهام ما يزيد عن 800 ضابط سام من مختلف الرتب على التقاعد قبل إكمال السن القانونية.[1]

أفضت التغييرات التي قام الرئيس بوتفليقة عند توليه الحكم لولاية رئاسية ثانية إلى تفتيت كتلة مؤيدي سياسة الفريق محمد العماري في إدارة شؤون المؤسسة العسكرية لكنها ساهمت في بروز ثلاث دوائر قرار داخل وزارة الدفاع

1- **كتلة رئيس أركان الجيش:** اللواء قايد صالح الذي تولى مهمات الرجل الأول في قيادة هيئة الأركان، التي تشمل شؤون التسليح وتهيئة الجنود والوحدات القتالية ومتابعة تطور أداء المؤسسة العسكرية في النواحي وقيادات القوات المسلحة وما يرتبط بهما من قرارات على المستوى المحلي أو العلاقات مع الخارج، وكانت هذه الكتلة الأكثر تأثرا بالتغييرات التي قام بها الرئيس سواء بسبب مواقفهم المعارضة لسياسة الرئيس أو للاشتباه بعلاقتهم المميزة مع الفريق العماري.

2- **كتلة الامين العام لوزارة الدفاع الوطني:** اللواء احمد صنهاجي الذي فوضه الرئيس بصفته وزير الدفاع صلاحيات واسعة لإدارة الشؤون المرتبطة بوزارة الدفاع الوطني، وكل ما يتصل بمتابعة لمديريات المركزية في الوزارة والعلاقات مع الخارج ضمن الاختصاصات الوزارية. ساهم اللواء صنهاجي في بروز فريق جديد يتولى إدارة شؤون وزارة الدفاع، ومن بين أعضاء هذا الفريق رئيس ديوانه العقيد: بومدين عتو الذي أسند إليه شؤون المديرية المركزية للاتصال والتوجيه. وأبعد اللواء صنهاجي الكثير من الضباط الرفيعين الذين اشتبه في معارضتهم سياسة بوتفليقة

[1] محمد مقدم، مرجع سابق.

3-كتلة جهاز الاستعلامات والأمن: وهي الكتلة الأساسية في المؤسسة العسكرية ويرأسها اللواء: محمد مدين المعروف بالجنرال توفيق وهو يتولى في هذه المرة إدارة شؤون الاستخبارات العسكرية بمساعدة ضباط لم تشملهم التغييرات التي قام بها الرئيس لوقوفهم إلى جانبه خلال العهدة الأولى ومساهمتهم في تنحية مجموعة كبيرة من الضباط الذين كانوا ضد سياسة بوتفليقة، كما تعتبر هذه الكتلة الأهم في إدارة عمليات ملاحقة عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة التي تقوم بها مصالح الأمن، وفي تنفيذ سياسة المصالحة الوطنية والعفو الشامل على حد سواء.[1]

كل هذه الكتل تشترك الآن في دعم الخيارات المعلنة من طرف الرئيس بوتفليقة بصفته وزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة وهي أساسا:

- التفرغ لإنجاح مسار احترافية الجيش الذي شرع فيه على مستوى الهياكل الداخلية للمؤسسة العسكرية وعلى مستوى العلاقات مع حلف الناتو وأيضا جيوش الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.
- تجنب التعليق على التطورات السياسية التي تعرفها البلاد، وتجنب اي اتصال سواء مع المحيط السياسي والإعلامي أو الدبلوماسي خارج الاختصاصات المحددة لكل عسكري ضمن هرم الجيش الجزائري.
- الخضوع بشكل كامل غلى السلطات المباشرة لرئيس الجمهورية بصفته وزير الدفاع الوطني أو القائد الأعلى للقوات المسلحة سواء عبر الوصاية الإدارية الممثلة في شخص الأمين العام لوزارة الدفاع أو الوصاية العسكرية الممثلة في شخص رئيس أركان الجيش، و كلاهما يؤيد بشكل كامل برنامج وسياسة الرئيس.

ويلخص عسكري متقاعد وضع العلاقة بين الرئيس بوتفليقة وضباط الجيش قائلا: "بوتفليقة هو اليوم الجنرال الوحيد في الجيش ودونه ليسوا إلا مساعدين في مهمات محددة، والجيش يتلقى الأوhمر والقرارات ولم يعد يصدرها كما في السابق".

[1] نفس المرجع.

يدعم هذا التوجه عقيد متقاعد بقوله: "بوتفليقة أنهى وضعية شاذة بدأت بإلغاء المسار الانتخابي والجيش لا يمارس اليوم السياسة إلا في إطار الضوابط التي يحددها الرئيس بوتفليقة شخصيا".

إستهدفت التغييرات التي قام بها الرئيس بعد انتخابات 2004 في هرم المؤسسة العسكرية فريقين من القيادات السياسية في الجيش سواء على المستوى المركزي أو المحلي، فبعد تنحي الفريق العماري عن منصبه لأسباب خاصة، إضطر عدد من مقربيه إتباع نفس المسلك، فكان من بينهم عدد من كبار الضباط مثل اللواء فضيل الشريف والجنرال محمد وداي قائد الناحية العسكرية الأولى، ونائبه عبد الرزاق معيزة، وهؤلاء تولوا مهمات أساسية في إدارة أبرز العمليات التي استهدفت عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة منتصف التسعينيات، إضافة إلى فريق القوات الخاصة الذي عمل إلى جانب الفريق العماري، كان من بين الذين استهدفتهم التغييرات اللواء عبد المالك ساسي مدير العلاقات الخارجية في وزارة الدفاع، والعقيد حسين شياط مسؤول المديرية المركزية للإعلام والتوجيه. وطالت التغييرات لاحقا اللواء محمد تواتي العقل المدبر في وزارة الدفاع الوطني والذي شغل حتى منصب مستشار رئيس الجمهورية للشؤون العسكرية. وقرر تواتي الاستقالة من منصبه للتفرغ لإدارة شؤونه الخاصة.

العامل المشترك بين الراحلين من المناصب القيادية في الجيش الاهتمام بالشؤون السياسية وتعليقاتهم المستمرة حول التطورات التي تشهدها البلاد.

في المقابل شهدت المؤسسة العسكرية وافدين جدد على أكثر من مستوى، إذ استعان اللواء قايد صالح بفريق قيادة القوات البرية التي كان يشرف على إدارتها قبل تعيينه في المنصب الجديد لمساعدته في مهماته، وكان من بينهم اللواء أحسن طافر الذي كان في قيادة الناحية الثالثة وعين في منصب قائد القوات البرية وهو كان من مؤيدي الفريق محمد العماري لكنه لم يقطع شعرة معاوية مع الرئيس الجزائري، وشملت التعيينات عددا آخر من الذين عملوا تحت سلطة الفريق محمد العماري مثل الجنرال الحبيب شنتوف الذي تولى مهمة إدارة عمليات تفكيك معاقل الجماعات الإسلامية المسلحة في منطقة سيدي موسى سنة 1997 قبل أن ينتقل إلى مدينة بشار.

كما عمد الرئيس بوتفليقة في جانفي 2005إلى إنهاء مهام قائد الناحية العسكرية الرابعة عبد المجيد ساحب بعد اعتداء نفذه مسلحون من تنظيم الجماعة الإسلامية المسلحة أودي بحياة 18 عسكريا، وقال محللون أن الرئيس تعهد بعدم التسامح مع كل يخل في أداء واجباته المهنية كائنا من كان.[1]

شكل استحداث وزارة منتدبة للدفاع الوطني كبرى مفاجآت التعديل الحكومي الجزئي الذي أجراه الرئيس بوتفليقة في ماي 2005، ويأتي استحداث منصب وزير منتدب لدى وزارة الدفاع الوطني وإلحاقه بشخصية عسكرية برتبة جنرال وبحجم عبد المالك قنايزية مقابل احتفاظ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمنصب وزير الدفاع الوطني، القائد الأعلى للقوات المسلحة –حسب ما ينص عليه الدستور– سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال، ويعد الرئيس بوتفليقة بتوليه منصب وزير الدفاع القائد الأعلى للقوات المسلحة، الشخصية المدنية الوحيدة والأولى التي تولت هذا المستوى من المسؤولية في هرم السلطة في الجزائر ما ساهم دحض المقولة التي تشير أن العسكر هم أصحاب القرار الحقيقيون في الجزائر، وتشير تعاليق المراقبين أن استحداث الرئيس لوزارة منتدبة للدفاع الوطني تلحق بشخصه مباشرة يتولاها عسكري سابق يقوم بمهام سياسية في سياق لعبة التوازنات داخل زمر النظام وسرايا الحكم في الجزائر بما يسمح بتسيير تشاركي لوزارة الدفاع الوطني دون إقصاء العسكري للسياسي أو العكس، فضلا عن استرجاع الانسجام المفقود بين مؤسسات الدولة وأجهزتها الرسمية والدستورية. ويعد عبد المالك قنايزية من أبناء المؤسسة العسكرية الذين تربوا في أحضانها ودافعوا عنها وافنوا أكثر من ربع قرن في خدمتها، كما يعد أحد أهم رجالاتها الأقوياء الذين يعتمد عليهم بوتفليقة للانتقال بالجيش إلى الاحترافية المنشودة.[2]

---

[1] فتيحة بوروينة، الجزائر: عزل اللواء ساحب وتعيين العميد قائدا للناحية العسكرية الرابعة، **جريدة الرياض**، العدد 13354، 2005/01/15، على الموقع www.alriyadh.com/8835# أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/20.

[2] فتيحة بوروينة، بوتفليقة ينهي الصراع بين العسكري والسياسي بتعيين وزارة منتدبة للدفاع، **جريدة الرياض**، العدد 13463، 2005/05/04، على الموقع www.alriyadh.com/61888# أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/20.

المطلب الثاني: إعادة الهيكلة و انتخابات 2014

في الوقت الذي كان ينتظر فيه الكثير عدول بوتفليقة عن الترشح لعهدة رابعة، قام هذا الأخير بإجراء تغييرات في جهاز الاستعلامات الذي استغل فترة تواجد الرئيس في فرنسا للعلاج بكشفه لقضايا فساد تورط فيها مقربون من الرئيس بوتفليقة أرغمت الرئيس على التخلي عن بعض معاونيه المقربين على غرار وزير الطاقة شكيب خليل، ووزير الداخلية يزيد زرهوني ووزير الاستثمارات عبد الحميد تمار، وكذلك فتح تحقيقات حول قضايا رشوة ونهب للأموال العمومية مسّت قطاعات حيوية كالطاقة والأشغال العمومية والبنوك، هذه التغييرات تمت بفضل التحالف الذي أقامه مع قائد أركان الجيش، الفريق قايد صالح؛ حيث أمر بإحالة بعض الجنرالات إلى التقاعد وتعيين ضباط جدد ممن يدينون بالولاء للرئاسة في أماكنهم. كما أنه أقدم على حل جهاز الشرطة القضائية التابع لجهاز الاستخبارات والذي كان مكلفًا بمعالجة قضايا الفساد التي مسّت بعض القطاعات على غرار الطاقة والأشغال العمومية، وإلحاق مديرية الاتصال التابعة لهذا الجهاز بقيادة أركان الجيش. بل الأكثر من ذلك، وفي محاولة لتقويض نفوذ جهاز الاستخبارات، عيّن بوتفليقة الفريق قايد صالح في منصب نائب وزير الدفاع خلفًا للواء عبد المالك قنايزية، كما أوكل إليه مسؤولية الإشراف على الهيئة العسكرية العليا، وهي الهيئة المخولة قانونًا بالنظر في الترقية والإحالة إلى التقاعد بالنسبة للضباط السامِين في الجيش وجهاز الاستخبارات. هذا ناهيك عن فرض عمار سعيداني على رأس حزب جبهة التحرير الوطني، بالرغم من معارضة الكثير من القيادات والمناضلين.

ويعد هذا التعيين في حد ذاته مؤشرًا واضحًا لتحالف جديد بين الرئاسة وقيادة أركان الجيش على حساب جهاز المخابرات، لاسيما أن الفريق قايد صالح لم يُبدِ اعتراضه على ترشح الرئيس لعهدة رابعة.[1]

ومع كل هذه التطورات، كان جهاز الاستخبارات قد فَقَد زمام المبادرة، مقارنة مع المراحل السابقة التي كان يؤدي فيها دوراً حاسماً في توجيهات المشهد الداخلي للبلاد.

لقد حدّد رئيس الجمهورية وزير الدفاع الوطني والقائد الأعلى لقوات الجيش الوطني الشعبي عبد العزيز بوتفليقة بموجب مرسوم رئاسي صلاحيات ومهام نائب وزير الدفاع، وهو

[1] إدريس شريف، مرجع سابق.

المنصب الذي استحدثه في التغيير الحكومي الواسع الذي أجراه 2013/09/11، وأسنده لقائد أركان الجيش الفريق قايد صالح الذي منحه صلاحيات واسعة لتسيير كل هياكل وزارة الدفاع ولكن تحت سلطته وإشرافه .

حدّد هذا المرسوم الرئاسي بدقة الصلاحيات والمهام التي سيتولاها نائب وزير الدفاع الفريق قايد صالح المعين في هذا المنصب الجديد ضمن التعديل الوزاري الواسع الذي أجراه رئيس الجمهورية.

منح هذا المرسوم نفوذ وصلاحيات واسعة للفريق قايد صالح للإشراف على التسيير الجيد لمختلف هياكل وزارة الدفاع الوطني ولكن تحت رقابة وسلطة وزير الدفاع. كما منح رئيس الجمهورية لنائب وزير الدفاع تفويضا للإمضاء على جميع الوثائق والمقررات والقرارات المتعلقة بوزارة الدفاع الوطني، حيث خوله أيضا لتولي جميع الصلاحيات المترتبة عن هذا التفويض مع الإبقاء على شرط إعلام واستشارة وزير الدفاع مسبقا وهو ما يعني احتفاظ الرئيس بوتفليقة بصفته وزيرا للدفاع على مهام وسلطة الإشراف على هذه الوزارة الاستراتيجية والملفات الحساسة المتعلقة بها.

وتولى قايد صالح بحكم منصبه الجديد وبموجب أحكام المرسوم الرئاسي علاقات وزارة الدفاع الوطني مع مؤسسات الدولة ومع كل هيئة وطنية أخرى خارجة عن الجيش الوطني الشعبي ،كما يجمع ويعالج الملفات والقضايا ذات المستوى الوزاري ويخصص لها الردود اللازمة طبقا لتوجيهات وزير الدفاع وتعليماته، بالإضافة على معالجة ولحساب وزير الدفاع المسائل الاقتصادية والمالية وكذا المسائل المتصلة بالميزانية وينسق أشغال تحضير مخطط تطوير وزارة الدفاع الوطني وميزانيتها التي يكون الآمر الأول بصرفها.

وأسند الرئيس بوتفليقة لنائب وزير الدفاع رئاسة اللجنة الوزارية للصفقات. ويعد وينفذ بناء على توجيهات وزير الدفاع الوطني، السياسة العامة للموارد البشرية، ويشرف على إعداد سياسة تسيير المستخدمين وترقيتهم ويجمع ويعالج اقتراحات مخططات تحويل وحركة الضباط والإطارات الشبهيين.كما يجمع اقتراحات التعيين في الوظائف والمناصب العليا التي تقدمها جميع الأجهزة والهياكل في وزارة الدفاع الوطني ويعرضها على وزير الدفاع الوطني ليوافق عليها.

ويقوم قايد صالح ضمن قائمة المهام والصلاحيات المسندة إليه بصفته نائبا لوزير الدفاع بالإشراف على تحديد محاور سياسة التعاون العسكري والعلاقات الخارجية ينشطها ويسهر على تنفيذها بعد موافقة وزير الدفاع عليها، كما يشرف على متابعة الاتفاقات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف حول الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية والأسلحة التقليدية والألغام وحول الفضاء والاتصالات السلكية واللاسلكية والتجهيزات الحساسة والدراسات الخاصة بها وينسق ذلك، ويقوم بتمثيل وزارة الدفاع الوطني في هذا الإطار. ضمن هذا الإطار يولى الفريق قايد صالح المحتفظ بمهمته كقائد لأركان الجيش الوطني الشعبي مهام الإشراف على تحديد محاور سياسة البحث العلمي والتقني، في مجال التكنولوجيا والصناعة العسكرية والتسليح وينشطها ويسهر على تنفيذها بعد موافقة وزير الدفاع عليها.بالإضافة لتوليه عملية تنظيم الاحتياطات الوزارية وتسييرها.[1]

واتخذ بوتفليقة حادثة إطلاق النار الذي سُمع دويه قرب مقر الإقامة الرئاسية بزرالدة شهر جويلية 2015، ذريعة لسلسلة التغييرات التي أصدرها بوتفليقة وطالت شخصيات قيادية في جهاز المخابرات وأمن الرئاسة، هذا ما أعطى الكثير من المصداقية لهذه الحادثة.

شملت هذه التغييرات إقالة مسؤول الأمن الرئاسي، الفريق جمال كحال مجدوب، وإحالته على التقاعد، وتعيين ناصر حبشي مسؤولاً عن الأمن الرئاسي. كما أقال بوتفليقة اللواء أحمد ملياني من قيادة الحرس الجمهوري، وعيّن الفريق بن علي بن علي خلفاً له، وقرر الرئيس الجزائري إلحاق مديرية الأمن والحماية الرئاسية بالحرس الجمهوري، بعدما كانت تتبع جهاز الاستخبارات.

هذه القرارات، كانت قد سبقتها قرارات أخرى تضمّنت فصل مديرية أمن الجيش عن جهاز الاستخبارات، وإلغاء قوات التدخّل، وهي وحدات كانت مكلفة بتنفيذَ عمليات أمنية مسلحة لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى إلغاء مصلحة التوثيق ومراقبة الصحافة التي كانت تمثّل الذراع القوية التي تدير بواسطتها الاستخبارات الصحافة والرأي العام. وفي الفترة ذاتها، أقال بوتفليقة الرجل القوي في جهاز الاستخبارات المكلف بملف محاربة الإرهاب المعروف بالجنرال حسان.

[1] ليلى س، بوتفليقة يمنح قايد صلاحيات واسعة لتسيير وزارة الدفاع، **جريدة صوت الأحرار**، 2013/10/09، على الموقع https://www.djazairess.com/alahrar/112929 أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/20.

لكن بوتفليقة لم يُقدِم مع كل هذه القرارات الهامة والعميقة، على إقالة قائد جهاز الاستخبارات، الفريق محمد مدين، وعلى العكس من ذلك رفعه إلى رتبة لواء في ذكرى الاستقلال، في الخامس من حويلية2015. إلا أن مراقبين اعتبروا ذلك إشارة جدية إلى قرب إحالته على التقاعد وإبعاده من منصبه.

وفُسرت الإقالات والتغييرات العميقة التي أحدثها بوتفليقة في جهاز الاستخبارات وهيكلته، أنها إضعاف قوة قائد الجهاز، اللافت أن كل قرار يخص إحداث تغييرات في جهاز الاستخبارات الجزائرية، أو إلغاء هيئات تابعة للجهاز، كانت تُلحق بقيادة أركان الجيش التي يقودها الفريق قايد صالح، وفُهم ذلك على أنه يدخل في سياق مسعى بوتفليقة إلى تقوية قيادة الأركان على حساب جهاز الاستخبارات، بمعنى إعادة التوازن والقضاء على الخلل الذي كان حاصلاً في السابق، فجهاز الاستخبارات وفق الهيكل التنظيمي للجيش، لا يعدو كونه مجرد مديرية تابعة للجيش، لكن الواقع على الأرض منذ السبعينات، حوّل سطوة جهاز الاستخبارات إلى سطوة على المؤسسة العسكرية التي هو تابع لها أصلاً.

غير أن هذا التوجه له صلة بمواقف كل طرف، فقائد أركان الجيش اللواء قايد صالح، يُعد من أبرز رجالات بوتفليقة، وأكثر داعميه للترشح لولاية رئاسية ثالثة، في أفريل 2009، ثم ولاية رابعة في أفريل 2014، بعكس قائد جهاز الاستخبارات، الفريق محمد مدين الذي يُعتقد أنه وقف ضد ترشح بوتفليقة لولاية رئاسية رابعة، وحاول قطع الطريق على ترشحه بحجة مرضه، وعدم قدرته على إدارة شؤون البلاد[1].

وبإنهاء مهام مدير المخابرات الفريق محمد مدين المدعو الجنرال توفيق عام 2015، أصبح الرجل القوي في المؤسسة العسكرية هو الفريق أحمد قايد صالح، رئيس أركان الجيش ونائب وزير الدفاع، بعدما أحال الرئيس بوتفليقة إليهكل الصلاحيات التي كانت بحوزة جهاز المخابرات.

[1] علي بن محمد، صراع الرئاسة والاستخبارات الجزائرية، **قناة الجزائر**، 2015/08/19، على الموقع https:// www.algeriachannel.net أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/20.

المطلب الثالث: إعادة الهيكلة قبيل انتخابات 2019

بتاريخ 2018/05/29 إكتشفت قوات خاصة من البحرية الجزائرية 701 كلغ من الكوكايين في ميناء وهران غرب الجزائر وصادرتها. وتبين في التحقيق الذي أجرته الشرطة الوطنية أن السائق الخاص لرئيس جهاز الأمن القومي عبد الغني هامل متورط. وأدّى الضغط المتزايد الذي مارسه صالح على هامل – الذي كان المرشح المفضّل للفصيل الرئاسي لخلافة بوتفليقة العام المقبل – إلى دفع الرئيس بوتفليقة إلى إقالة هامل.

وأثناء الشهرين اللذين أعقبا هذه الحادثة، أدخل قايد صالح إصلاحات شاملة إلى الجيش، وأزال عددًا من الجنرالات الأقوياء من أجل تأكيد هيمنته وإعادة هيكلة الرتب. وشملت عملية "التطهير اللواء حبيب شنتوف الذي تم إقصاؤه بسبب تورط ابنه في قضية الكوكايين. وعلى نفس القدر من الأهمية كان عزل رئيس المديرية المركزية لأمن الجيش محمد تيراش في 23 أوت، وكان مسؤولاً عن التحقيق في قضية الكوكايين الذي تم مصادرته في وهران.

وتزامنت تغييرات قايد صالح رفيعة المستوى مع سفر الرئيس بوتفليقة إلى جنيف لإجراء فحوصات طبية، ما يشير إلى عزمه على ترسيخ قاعدة سلطته كوزير للدفاع بحكم الأمر الواقع تحسبًا لانتخابات أفريل 2019، وذلك باستخدام وضع الرئيس الطبي لمصلحته الشخصية. وقبل ذلك، وفي أعقاب إقالة هامل، حدثت تغييرات مهمة أخرى في 4 جويلية و شملت قائد سلاح الدرك الوطني الجنرال مناد نوبة الذي كان ضحية أخرى لفضيحة الكوكايين التي هزت أعلى المراتب في الجيش الجزائري. كما تم فصل مدير الموارد البشرية في وزارة الدفاع الوطني اللواء مقداد بن زيان والمدير المالي في وزارة الدفاع بودوار بوجمعة.

وعلى الرغم من أن الإقالات الأخيرة مرتبطة مباشرةً بفضيحة الكوكايين في ميناء وهران، ترتبط الإقالات التي تلت بالوضع السياسي للبلاد، وعلى وجه الخصوص التحضير

للانتخابات الرئاسية للعام المقبل2019. وشمل ذلك إقالة أو إحالة القادة العسكريين للمناطق العسكرية الثانية والثالثة والرابعة: سعيد الباي وسعيد شنقريحة وشريف عبد الرزاق تباعًا[1].

فوفقا للمرسوم الرئاسي المؤرخ في 2018/09/16 أشرف نائب وزير الدفاع رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح يوم 2018/09/17 بمقر وزارة الدفاع الوطني على التنصيب الرسمي للواء عبد الحميد غريس أمينا عاما لوزارة الدفاع الوطني، خلفا للواء محمد زناخري الذي أحيل على التقاعد، وفي يوم 2018/09/19 أشرف على مراسم تسليم السلطة وتنصيب اللواء حميد بومعيزة قائدا جديدا للقوات الجوية خلفا للواء عبد القادر الوناس، وفي يوم 2018/09/20 أشرف على مراسم تسليم السلطة وتنصيب اللواء سعيد شنقريحة قائد جديدا للقوات البرية خلفا للواء احسن طافر الذي أحيل على التقاعد، كما نصب كذلك في 2018/09/23 بمقر الناحية العسكرية الثالثة اللواء مصطفى اسماعيلي قائدا جديدا للناحية.[2]

وعلى الرغم من أن قايد صالح صوّر التطهير باعتباره يضفي الطابع الاحترافي على الصفوف العسكرية، لاحظ العديد من المحللين الطبيعة غير المسبوقة لنطاقه، واصفًا إياه بأنه أكبر إعادة هيكلة عسكرية منذ الاستقلال الجزائري في عام 1954. وقال المحلل الأمني سعيد ربيعة لا يقوم أي جيش في العالم بتغييرات مفاجئة وواسعة كتلك التي تم تنفيذها في الجيش الجزائري. أمّا ذريعة أن الجنرالات هم متقدمون في السن فليست بمقبولة لأن بدائلهم هم في معظمهم من الفئة العمرية نفسها. وبالأحرى، تشكّل هذه التغييرات المفاجئة التي حصلت خلال فترة وجيزة في جيش كبير كجيش الجزائر نوعًا من إعادة الهيكلة في النظام السياسي الجزائري قبل أي انتخابات رئاسية.

وبالنظر إلى المستوى الحالي للانقسام والصراع على السلطة بين الفصائل الحاكمة، هناك شكّ حول ما إذا كان النظام الحالي سيتمكن من الاتفاق على مرشح رئاسي.

---

[1] عبد الإله بن داودي، قايد صالح ومستقبل الجيش الجزائري، **جريدة الحرة**، 2018/10/23، على الموقع https://www.alhurra.com/a/465496/ أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/22.

[2] الجيش الوطني الشعبي، تنصيب قادة جدد، **مجلة الجيش** عدد 663، الجزائر: المركز الوطني للمنشورات العسكرية، أكتوبر 2018، ص ص، 8،10.

في الواقع، يؤدي المسار السياسي الراهن في عهد بوتفليقة إلى جعل هذا السيناريو غير محتمل سواء على المدى القريب أو المتوسط. وربما التطهير الذي يقوده قايد صالح قد أرسى الشروط لعملية انتقال سلمي، لأن الجيش هو العمود الفقري للنظام. وفي الوقت نفسه، يُظهر التاريخ أن الجيش لطالما قاد عمليات انتقالية في الجزائر، الأمر الذي يفسّر سبب اعتباره المؤسسة الأكثر ثقةً في البلاد. ومع ذلك، فإن نتيجة اختبار القوة هذه ستؤدي إلى توازن جديد بين المجموعات المتنافسة التي ستؤثر على مستقبل الجزائر. وهناك عدد من المؤشرات التي تشير إلى أن قايد صالح سوف يقطع المزيد من رؤوس ضباط الجيش الآخرين لمنع أي مقاومة بين الأشخاص المشكوك في أمرهم داخل الجيش[1].

[1] عبد الإله بن داودي، مرجع سابق.

المبحث الثاني: التحديات الجديدة للمؤسسة العسكرية

في سبيل احترافية المؤسسة العسكرية وبلوغ مستوى عال من العصرنة والحداثة رفعت هذه الأخيرة عدة تحديات كان أبرزها ما يلي:

المطلب الأول: تحديات على المستوى الداخلي

شهدت المؤسسة العسكرية في السنوات الأخيرة تطورا نوعيا في مسار التحديث والعصرنة استكمالا لمقتضيات الاحترافية وتعزيزا لقدراته الدفاعية والمرتبة التي بلغها في مسيرة كسب عوامل القوة التي تمكنه من أداء المهام المنوطة به على أكمل وجه، وتبذل المؤسسة العسكرية جهودا معتبرة على أكثر من صعيد، حيث تعمل القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي على توفير كافة أسباب التطور والتحديث وتعزيز الجانب العملياتي والقتالي لقوام المعركة ومضاعفة درجة الاستعداد واليقظة والجاهزية التامة، وذلك وفق استراتيجية شاملة ترمي إلى الرفع من قدرات تشكيلاته القتالية والارتقاء به إلى مراتب عليا من أجل كسب معركة التطور وتسخيرها خدمة للوطن والدفاع عن سيادته

تعزيز الصناعة العسكرية: استمر الجيش في العمل على تنشيط صناعته العسكرية لتلبية أفضل لاحتياجات الدفاع الوطني في مجال التسليح والتجهيزات الأمنية والعسكرية بتسخير خبراته والأيدي العاملة المؤهلة والمتخصصة في هذا المجال، حيث تعمل مختلف مؤسساتها الصناعية على تطوير مختلف منتجاتها وفق المعايير الدولية، إلى جانب الاهتمام بالمجال التقني والتكنولوجي كدعامة أساسية لتطوير منتجاتها سعيا إلى تحقيق اكتفاء ذاتي كمرحلة أولى في مختلف مجالات الصناعة، ففي هذا السياق تم خلال سنة 2018 تسليم العديد من الحافلات والشاحنات من علامة مرسيدس بينز لفائدة وزارة الدفاع ومؤسسات عمومية وخاصة كما تم منح شهادة الجودة إيزو لفائدة الشركة الجزائرية لإنتاج الوزن الثقيل من علامة مرسيدس بينز بالرويبة، إلى جانب ذلك شاركت وزارة الدفاع الوطني من خلال

مختلف مؤسساتها الصناعية في المعرض الدولي بمدينة بماكو الذي نظم من 13 إلى 29 جانفي 2018.[1]

ومن أبرز تحديات الصناعة العسكرية، مؤسسة صناعة الطائرات الشهيد "بومدال عابد" بمدينة طفراوي بإقليم الناحية العسكرية الثانية التي استطاعت في طرف وجيز أن تحقق قفزة نزعية بانتقالها من مرحلة التركيب والتجميع إلى مرحلة التصنيع، ما أثمر عدة نماذج من الطائرات ، لعل أهمها طائرة "فرناس 142" وطائرة "سفير43"، ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل سعت المؤسسة كغيرها من المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي إلى تقديم كل خدمة من شأنها أن تضمن المردودية لقدراتها التقنية والإمداية بالموازاة مع برامج الأنشطة المنوطة بها وهو ما جسدته من خلال مشاركتها في البرنامج الجزائري للفضاء لفائدة الوكالة الفضائية الجزائرية، حيث قامت المؤسسة وعبر بعض وحداتها الإنتاجية بتطوير وصناعة قطع ومعدات ووسائل ميكانيكية أرضية خاصة بالقمر الصناعي آلسات-2ب، وهو ما يعد قفزة هامة للمؤسسة لولوج الصناعات الفضائية، ذلك ما عبر عنه الغريق أحمد قايد صالح غداة نجاح الوكالة الفضائية الجزائرية مطلع سنة 2018 في إطلاق القمر الصناعي ألكوم سات -1.[2]

القضاء على بقايا الارهاب: تعتبر مواصلة القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة من بين أولويات القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، ضمن إستراتيجية فعالة تعتمد على الانتشار المحكم لمختلف وحداته العسكرية والتنسيق الفعال فيما بينها وإحكام السيطرة على كل المنافذ الحدودية، تفاديا لتسلل المجرمين والإرهابيين والمهربين وحماية الحدود ومراقبتها لردع أي عمل إجرامي يهدد استقرار بلادنا. فقد واصل الجيش خلال سنة 2018 أداء مهامه بكل احترافية في مجال مكافحة الإرهاب، وهو ما أكده الفريق أحمد قايد صالح بقوله: "سنحرص كل الحرص ونحن قادرون على ذلك على إحكام المراقبة على كافة حدودنا الوطنية لمنع أي

[1] الجيش الوطني الشعبي، حصيلة 2018 سنة ثرية بالأحداث، **مجلة الجيش**، عدد 665، الجزائر: المركز الوطني للمنشورات العسكرية، ديسمبر 2018، ص 26.

[2] نفس المرجع، ص 32.

تسرب إرهابي إلى أراضينا ومن يحاول ذلك سيلقى مصيره المحتوم، فلا هوادة مع هؤلاء المجرمين ومع من يعمل أو يخطط للدفع بهم نحو ترابنا الوطني"[1].

تكوين نوعي: كان التكوين دوما بمثابة القاطرة التي تدفع بقواتنا المسلحة نحو التطور، وككل سنة حرصت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي على تحسين مستوى التعليم والتكوين والإعداد الجيد لأفرادها وغرس المهارات وترسيخ المعارف والعلوم العسكرية بشتى تخصصاتها ومستوياتها التقنية والتكنولوجية، فالجيش يعمل على تخريج نخب ذات تأهيل عالي ووعي كامل بثقل المسؤولية المستقبلية الموضوعة على عاتقها. كما بذلت القيادة العسكرية مجهودات كبيرة خلال سنة 2018 في سبيل إنجاح مسعى التكوين والتعليم لمدارس أشبال الأمة وتعزيز صفوف الجيش الوطني الشعبي بنخبة من الإطارات المستقبلية الواعدة تجمع بين استيعاب المعارف والتشبع بالقيم الوطنية للثورة التحريرية، وأكد الفريق قايد صالح على صوابية المقاربة المتبناة من قبل قيادة الجيش في مجال التكوين النوعي الذي تمنحه هذه المدارس للأشبال الذين ما فتؤوا يحققون النجاحات.

ترقية البحث العلمي: تولي المؤسسة العسكرية أهمية كبيرة للجانب التطويري والتحديثي، وذلك من خلال المناخ المناسب للبحث العلمي والإبداع والمبدعين بغية بلوغ الأهداف التطويرية وكذا الأداء الأمثل للمهام الموكلة على كافة المستويات، تبقى جائزة الجيش الوطني الشعبي لأفضل عمل علمي وثقافي وإعلامي في تطور مستمر من طبعة إلى أخرى، حيث قطعت خطوات كبيرة في تشجيع المواهب وتنمية القدرات الفكرية للإطارات والأفراد، وهي الجائزة التي اكتسبت صفة التقليد العسكري الراسخ المشجع للبحث العلمي في صفوف الجيش الوطني الشعبي

عصرنة المنظومة الدفاعية: تواصلت مجهودات المؤسسة العسكرية في الاهتمام بتطوير وعصرنة المنظومة الدفاعية بما يتماشى والتطورات التي تعرفها جيوش العالم، وهذا بالاعتماد على اقتناء التجهيزات والعتاد واكتساب التكنولوجيات الجديدة في مختلف المجالات، فقد تم خلال 2018 إنشاء وإعادة هيكلة العديد من المنشآت، ترجمت حرص

[1] حمزة عتبي، حرب الارهاب في الجزائر..الخطر القادم من الجنوب ، 2018/06/26 على الموقع https://www.maghrebvoice.com/a/443609.html أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/25.

القيادة العليا للجيش على إعطاء أهمية كبرى للتجهيزات والبني التحتية، ومنها المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال بسيدي فرج، إلى جانب المركب الصناعي للشرطة الجزائرية لإنتاج المواد المتفجرة، حيث تتولى هذه الشركة إنتاج مختلف أنواع المتفجرات بمواد أولية جزائرية مائة بالمائة وتلبي جميع احتياجات القطاعات المستعملة لهذه المواد والتي اعتبرها السيد الفريق امتدادا متميزا للخطوات العملاقة التي قطعتها الصناعة العسكرية في السنوات القليلة الماضية، لاسيما في مجال صناعة الأسلحة والذخائر والصناعات الميكانيكية.

وفي مجال الإشارة، تم إنشاء المركز الرئيسي لصيانة الأجهزة الالكترونية الذي سيتولى مهمة الصيانة الشاملة والمراقبة الدورية لوسائل الاتصالات بمختلف أنواعها وصيانة الأجهزة من الجيل الثالث، إلى جانب العديد من السلاسل الإنتاجية.

إلى جانب ذلك، تم إنشاء المقر الجديد لمجمع العدالة العسكرية والذي يضم المحكمة العسكرية والمؤسسة العسكرية للوقاية وإعادة التربية بوهران، وبولاية تمنراست تم إنشاء المدرج الثاني لهبوط وإقلاع الطائرات.

ترقية آليات الاتصال: في إطار تعزيز الرابط "جيش – أمة" نظمت مختلف قيادات القوات والمدارس خلال هذه السنة أياما إعلامية وأبوابا مفتوحة لجمهور وزيارات موجهة لفائدة وسائل الإعلام الوطنية، كما واصلت مختلف الوسائط الاتصالية التي تعتمد عليها مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه لأركان الجيش الوطني الشعبي تقديم رسالتها الإعلامية الهادفة، من خلال الحصة الإذاعية "السليل" وهي حصة تسلط الضوء على الأحداث العسكرية وتفتح النقاش كفضاء للتواصل حول قضايا الدفاع الوطني إلى جانب الحصة التلفزية "وعقدنا العزم" التي واصلت خلال 2018 تقديم مختلف الفقرات والأحداث العسكرية. من جهتها استمرت مجلة "الجيش" لسان حال الجيش الوطني الشعبي تسجيل حضورها المتميز والدؤوب من خلال التغطية المتميزة لمجمل النشاطات العسكرية خلال 2018.[1]

الدفاع السيبراني:تواجه البشرية تهديدات رقمية جديدة أكثر تعقيدا، وأشد فتكا وضررا، تسببت في إتلاف منظومات شبكات الكمبيوتر لمؤسسات كبيرة وحساسة داخل الدول التي

[1]الجيش الوطني الشعبي، حصيلة 2018 سنة ثرية بالأحداث، مرجع سابق ص ص، 27،30.

لازالت غير آمنة، فقد أصبح التجسس الصناعي والتجاري على مواقعها الإستراتيجية وسرقة بياناتها الحساسة والموضوعة في خانة "سري للغاية" أمرا شائعا، حيث نشأ جيل جديد من الهجمات الالكترونية الموجهة والمعقدة، بالإضافة إلى ذلك ينبع تعقيد ظاهرة الهجمات الالكترونية من كون أنه قد لا يبرز اثرها على الفور، فأغلبية ضحايا هذه الهجمات يجهلون بادئ الأمر تعرضهم للقرصنة ولا يكتشفون ذلك إلا بعد مرور الوقت، وعلى هذا الأساس يعتبر الفضاء الرقمي اليوم منطقة عمليات جديدة للجيوش وهي أيضا كغيرها من المؤسسات الاسترتيجية للدولة هدفا مباشرا لمختلف التهديدات التي باتت تستهدف الفضاء الرقمي، والتي قد تكون دون إنذار مسبق.[1] يعمل الدفاع السيبراني العسكري على وضع المعركة الرقمية في خدمة العمليات العسكرية المعززة بقدرات دفاعية وهجومية مدعومة بمنظومة معلوماتية متينة، كما يشمل الدفاع العسكري السيبراني جميع الأعمال الدفاعية أو الهجومية التي تجري في الفضاء الالكتروني لضمان حسن سير دفاعها وفعالية عمل قواتها المسلحة في الإعداد والتخطيط للعمليات وإدارتها. كما يجري رصد الهجمات الالكترونية وكشفها، بحيث تكون قادرة على الاستجابة بسرعة للحادث من خلال تعبئة أفضل للمهارات ويكون ذلك من خلال التوقع، وذلك عن طريق كشف ومنع التهديدات والأنشطة العدائية، لاسيما من خلال البحث واستغلال المعلومات المتعلقة بالدفاع السيبراني ثم المراقبة التي ترتكز على الكشف عن التهديدات الالكترونية وتحليل أنماط العدوان وتليها مرحلة القيادة ويكون ذلك من خلال إدارة وتوجيه الدفاع السيبراني المتخصص بما يتفق مع العمليات العسكرية.[2]

المطلب الثاني: تحديات على المستوى الخارجي

تواجه المؤسسة العسكرية تحديات كثيرة بحكم تأثير موقع الجزائر الاستراتيجي الذي يمثل بوابة إفريقيا والواجهة المتوسطية في نفس الوقت، وهو السبب الذي يؤثر بدوره على أمنها الوطني، فمن جهة هي معرضة لتهديدات آتية من البحر المتوسط والتي تعتبر منطقة نفوذ وتنافس للدول الكبرى على مكتسبات دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وهنا تبرز حاجة

[2] مجلة الجيش، الدفاع السيبراني، عدد 663، مرجع سابق، ص 47.

الجزائر إلى ضرورة تبني سياسات وقائية لحماية وضمان أمنها وذلك وفق استراتيجيات دفاعية، ومن جهة أخرى هي تعاني من تهديدات قادمة من منطقة الساحل الإفريقي التي نشهد حالة اللا استقرار الأمر الذي يجبرها على رفع تحدياتها للدفاع عن أمنها وحفظ سيادتها.[1]

التهديدات الإقليمية:إعتبارا من 2011 تحولت الحدود البرية التي تربط الجزائر بدول مالي والنيجر وليبيا ثم تونس إلى حدود مضطربة أمنيا خاصة بعد اندلاع الثورة في كل من تونس ثم ليبيا التي تحولت الحرب فيها إلى حرب أهلية في ظل غياب سلطة قوية للدولة وسيطرة مليشيات القبائل، وفي 2012 إندلعت حرب جديدة في شمال مالي، سيطرت فيها جماعات مسلحة على إقليم الأزواد، بالإضافة إلى تواجد جماعات جهادية شمالي مالي والنيجر، كل هذه المعطيات ضف لها التواجد الدولي في المنطقة، يظهر بوضوح تزايد أهمية منطقة الساحل وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري خاصة بعد تفاقم مشكلة الطوارق التي خلفت هجرة مكثفة للاجئين من مالي والنيجر، رغم محاولات الوساطة الجزائرية لفض النزاع.

هذه المعطيات أجبرت الجزائر التخلي عن عقيدتها التي ترفض التدخل العسكري خارج حدودها خاصة بعد صدور القرار الأممي القاضي بالتدخل في مالي، إضافة إلى طلب الحكومة المالية المساعدة الأجنبية. وعليه قررت الجزائر تشكيل قوة تدخل قوامها 40 ألف جندي بعد أن تم إنشاء هيئة أركان مشتركة لدول الميدان تتولى المهام العملياتية في المنطقة التي تنفذها جيوش الدول المعنية بالتنسيق مع القوى الدولية لمطاردة الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في المناطق المالية المحادية لأراضيها.

إن التغيير الاضطراري لعقيد الجزائر العسكرية في منطقة الساحل يبين مدى ضخامة التحديات التي تواجه أمنها القومي في جوارها الإقليمي وبالدرجة الأولى الجيش باعتباره المؤسسة المنوطة بالحفاظ على الأمن القومي.

لقد أضحت الحدود البرية الجزائرية المقدرة بـ 7 آلاف كلم حدودا مغلقة أمام تنقل الأشخاص باستثناء الحدود البرية مع تونس، فالحدود مع المغرب مغلقة منذ 1994، كما

[1] اسماء حداد، الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الاستراتيجية، **المركز الديمقراطي العربي،** 2017/05/24 على الموقع https://democraticac.de/?p=46703 أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/25.

أغلقت الحدود البرية مع مالي والنيجر في 2012، في حين قررت الجزائر غلق حدودها مع ليبيا في ربيع 2014، لتنامي المخاوف من تسلل المهربين والإرهابيين على هذه الحدود.[1]

إن الرغبة الملحة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمتاجرة في المخدرات فرض على المؤسسة العسكرية تحديات أمنية جديدة أرغمتها على التفرغ التام لمواجهتها والنأي بنفسها عن المعترك السياسي إلا ما تعلق بالسياسة الدفاعية للبلاد

التعاون العسكري المتوسطي: ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن للجزائر قوات عسكرية ذات كفاءة و خبرة تستطيع الاستفادة منها في حربه ضد الإرهاب، خاصة ما يعرف بقوات التدخل الخاصة. أما فيما يخص روسيا التي لها علاقات متجذرة سياسيا و خاصة عسكريا فهي تراهن على سوق السلاح الذي توفره الجزائر و باعتبار أن الجزائر قد أطلقت مشروع تحديث الجيش و الزيادة من احترافيته، و هذا ما يؤدي إلى اعتمادها على الاستيراد من الخارج، و البحث عن سوق يوفر لها امتيازات خاصة من حيث نوعية السلاح. و عليه روسيا تحاول و بجدية الهيمنة على السوق الجزائرية و مواجهة المنافسة الأوروبية و الأمريكية في هذا المجال. في حين دول ضفة الشمال، فهي تراهن على ضرورة تحقيق استقرار و سلام في جنوب منطقة المتوسط، ففرنسا في الجزائر تلعب دورا ضمن منافسة الدول الأخرى قصد الإبقاء على نفوذها و تحقيق مصالحها، و كذلك يظهر بأن الجزائر بالنسبة لفرنسا هي محورا لتحقيق أهدافها الخاصة و أهداف الاتحاد الأوروبي عامة. و عليه فإن دول ضفة الشمال تعمل من خلال إطارين أساسيين للحفاظ على مصالحها في المنطقة، يتجسد الأول في إطار الأمن العسكري و ذلك عن طريق شراكة الدول خمسة زائد خمسة التي تعتبر الجزائرعضوا فيها، ففي إطار هذه الشراكة تعمل دول الشمال على تقديم مساعدات فنية لجيوش ضفة دول الجنوب، من بينها الجيش الجزائري و هذا قصد تمكين هذا الأخير من تطوير إمكانياته العسكرية لمحاربة الأخطار و التهديدات المشتركة.

أما فيما يخص الإطار الثاني و هو الإطار الاقتصادي، فيتجلى هذا الرهان في كون الجزائر دولة نفطية وسوق مربحة بالإضافة إلى أنه بلد يشجع على الاستثمار.[2]من خلال

[1] مراد لعبيدي، مرجع سابق، ص ص، 74،77.

[2]أسماء حداد، مرجع سابق.

مشاريع الشراكة الاقتصادية قصد تحقيق نوع من التنمية في دول ضفة جنوب المتوسط، بهدف تحقيق نوع من السلام و الاستقرار في المنطقة. و ما تجدر الإشارة إليه أن دول شمال المتوسط ما هي إلا وسيلة بالوكالة تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها في دول الضفة الجنوبية و التي من بينها الجزائر لأننا لا يجب أن ننسى بأن كل دول شمال المتوسط تدخل ضمن حلف الناتو الذي يعمل تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية. لدى ترتبط آفاق استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري بالرهانات و التحديات الأمنية والعسكرية التي يجب على منظومة الدفاع الوطني التعامل معها من أجل استشراف بمستقبل و مدى نجاح أو فشل استراتيجية الدفاع الوطني، و تأثير هذا النجاح أو الفشل على الدولة الجزائرية، حيث أن زيادة قوة الدولة و قدراتها مرتبط أساسا بميزان القوى، مما يعني بأن ظهور أي قوة جديدة يمكن أن تؤثر على ميزان القوى الموجودة، و بالتالي زيادة الاستعداد يؤدي إلى المساس بمصالح الدول التي تعمل للحفاظ على هذا الميزان. و على هذا الأساس فتحقيق الجزائر لقوة في مختلف المجالات يمكن أن يعرضها للتدخل الأجنبي خاصة إذا كانت لا تعمل تحت منظمة النظام الدولي الذي تسيطر عليه الدول الكبرى على رأس الولايات المتحدة الأمريكية. و من هذا الطرح يتجلى بأن الجزائر في حالة تحقيقها للقوة الدفاعية يعتبر ذلك إيجابيا كما يمكن أن يعتبر سلبيا. و عليه فإمكانية تحقيق القوة و الحفاظ عليها يعتمد على عنصرين:

- السعي نحو تحقيق المزيد من القوة.
- إشعار الطرف القوي في ميزان القوى بان الجزائر تعمل تحت منظمة النظام الدولي

أما في حالة إخفاق استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري فهذا يؤدي إلى إضعاف القدرات الدفاعية الوطنية و بالتالي الدولة تصبح عاجزة عن تحقيق التنمية لأن الأمن يعتبر من بين العوامل الأساسية و المحورية لتحقيق التنمية و على هذا الأساس ففشل استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري، يمكن أن يؤدي إلى عدم استقلالية المشروع الدفاعي الوطني، مما يجعل الجزائر في حالة تبعية.[1]

[1] نسيم بهلول، **أبجديات الثقافة الحربية.** الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 10.

المبحث الثالث: آفاق العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية

على ضوء ما يواجه المؤسسة العسكرية من تحديات، وعلى ضوء ما شهدته الساحة من تطورات إبتداء من 2004 إلى غاية نهاية العهدة الرابعة 2018، سنحاول بناء مشاهد مستقبلية محتملة للعلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية في الجزائر، وهذا بعد محاولة تقييم فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ابتداء من العهدة الثانية إلى غاية نهاية العهدة الرابعة

المطلب الأول: تقييم مساعي تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي

سعت السلطة السياسية وعلى رأسها رئاسة الجمهورية نحو تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي، وذلك بإعادة هيكلة هذه الأخيرة لغرض إيجاد توازنات جديدة، ولتحصين السلطة الرئاسية وجعلها في منأى عن أي تأثير خارج السلطة مما يجعلها في مأمن من أي ردة فعل قد يؤثر على مستقبلها السياسي، مبررة ذلك على أنه يضفي الطابع الاحترافي للمؤسسة العسكرية، وتقر المؤسسة العسكرية أن التغييرات التي مست بنيتها الهيكلية كانت نتائجها إيجابية على مستوى أدائها لأدوارها القتالية، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب وهو ما تترجمه النتائج وحقائق الميدان.

لا ننكر النجاح النسبي لمساعي تحييد المؤسسة العسكرية، لكنه لا يرقى إلى الحدود الرسمية للحياد المذكور في الدستور ولما هو قائم في الدول الديمقراطية التي تتبع قواعد نظام ديمقراطي يخضع الجيش من خلاله لقيادة مدنية ديمقراطية، لأن هذا يتطلب إصلاحا تشريعيا شاملا وبناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية وترسيخا للقيم الديمقراطية لدى المواطنين والأحزاب والنخب السياسية، أي القبول بالآخر المختلف إيديولوجيا وسياسيا، ويتطلب أيضا إعداد نخبة من الخبراء المدنيين المتخصصين في قضايا الدفاع والأمن القومي والشؤون العسكرية

إن الإرث التاريخي للجيش الوطني الشعبي باعتباره سليل جيش التحرير يشكل دافعا ملحا للسيطرة على دواليب الحكم في ظل غياب ممارسة ديمقراطية حقيقية تؤدي إلى تداول حقيقي وسلمي للسلطة.

الوضع السياسي العام المساعد لإمكانية تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية يبقى قائما في ظل أي ظروف أزموية قد تلم بالبلاد، مثل حدوث عملية انتقال للسلطة لا تحكمه الأسس الديمقراطية، أو لا يحدث فيها توافق بين القوى السياسية والعسكرية، كما أن الشعب و الطبقة السياسية الحالية ترى أن للجيش دورا فاصلا في الحياة السياسية، هذا ما يفسر الدعوات المتكررة والملحة للتدخل سياسيا.

رغم التغييرات التي مست المؤسسة العسكرية يبقى تأثيرها قويا باعتبارها قوة ضامنة للاستقرار السياسي وقادرة على فرض هذا الاستقرار في ظل غياب أحزاب سياسية قوية لها قواعد شعبية، ومجتمع مدني ضعيف، ومؤسسة تشريعية لا تمارس دورها الرقابي على المؤسسة العسكرية.

الملاحظ أن المساعي المبذولة لتحييد المؤسسة العسكرية عن السلطة السياسية مست بالدرجة الأولى مؤسسة الرئاسة ولم تمتد إلى باقي المؤسسات السياسية الأخرى، نظرا لهيمنة مؤسسة الرئاسة على باقي المؤسسات الأخرى، وهناك عامل آخر يتمثل في الشخصية القوية للرئيس بوتفليقة، فهو ذو شخصية قوية وقدرته فائقة على المناورة، بالإضافة إلى اكتسابه مشروعية ثورية وخبرة دبلوماسية لعبت دورا هاما في استتباب الأمن وفك العزلة عن البلاد، بالإضافة إلى البحبوحة المالية التي مكنته من تسديد الديون الخارجية للبلاد وفتح ورشات ضخمة لصالح الشعب وشراء السلم الاجتماعي.

رغم المساعي الحثيثة للرئيس في خلق الشروط الضرورية لتحييد المؤسسة العسكرية على مستوى الممارسة الفعلية، وذلك بإحداث تغييرات بنيوية وهيكلية هامة فيها وحركات تغيير واسعة لنخبها المسيسة، وهو ما قلص بشكل بارز من قدرتها على ممارسة أدوارها السياسية السابقة، إلا أنه لا يمكن ضمان استمرار هذا التراجع بدون استكمال الشروط الضرورية لتحييد الجيش من إشراك لباقي المؤسسات السياسية خاصة البرلمان لأداء دوره في الرقابة والمساءلة فيما يخص السياسة الدفاعية والأمنية والعسكرية، وفي صياغة السياسات والتخطيط الاستراتيجي، بالإضافة إلى تفعيل دور الطبقة السياسية وإشراك حقيقي لمؤسسات المجتمع المدني في ظل مناخ ديمقراطي حقيقي، وهو ما يعني تفعيل مبادئ الحكم الراشد تجاه المؤسسة العسكرية وجميع السياسات الدفاعية.

المطلب الثاني: تصورات مستقبلية لعلاقة السلطة السياسية بالمؤسسة العسكرية:

من خلال هذه الدراسة وتتبع مسار العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية حاولنا بناء تصورات مستقبلية لما يحتمل أن يكون عليه المشهد السياسي في ظل هذه العلاقة وحصرناه في ثلاث تصورات هي:

الانسحاب التام من الحياة السياسية – الانسحاب التدريجي للمؤسسة العسكرية من الحياة السياسية – عودة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية

الانسحاب التام من الحياة السياسية: باشرت المؤسسة العسكرية منذ زمن إصلاحات عميقة مكنت وصول جيل من القيادات الشابة ذات التكوين العالي تمثل مختلف أطياف المجتمع، متشيعة بالقيم الوطنية الأصيلة والبعيدة عن تحالفات العصب المقربة للاستعمار البائد هذا الجيل غير مسيس ولا يطمح في السلطة، بالإضافة إلى الرهانات والتحديات التي يفرضها مسار احترافية الجيش والتي تدفع بالجيل الجديد من الضباط نحو سبل تحديث القدرات الدفاعية الوطنية ومواكبة التطور التكنولوجي، وهو ما يفرض عليهم الابتعاد بشكل تام عن أي فعل سياسي للمؤسسة العسكرية، والاقتراب أكثر من صورة الجيش المحترف الذي يتحرك وفق مهامه الدستورية، وكذا الانشغال بمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة على طول الحدود.

كما أن المؤسسة العسكرية تفتقد من جزء كبير من منظومة المخابرات التي كانت تشكل في وقت سابق مركز ثقل حقيقي لمؤسسة الجيش و أداتها الرئيسية للتدخل وهندسة المشهد السياسي، لكن تفكيك تركة المخابرات وتقاسمها بين قيادة الأركان ومؤسسة الرئاسة، أفقد قيادة الأركان العديد من وسائل التأثير الناعم في الأحداث السياسية.

الانسحاب التدريجي للمؤسسة العسكرية: لا يمكننا بأية حال أن نغفل المكانة المحورية التي احتلتها المؤسسة العسكرية لصناعة القرار في السابق، وهي مكانة وإن تم القبول بالتنازل عنها فإن ذلك لن يتم بصورة قطعية ونهائية، فالسياسة تقبل دائما بالحلول الوسطى التوفيقية، لذا فإن المؤسسة العسكرية ستكون محايدة لدرجة محدودة ولن تكون بعيدة بصورة

كلية عن اختيار رئيس البلاد الذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، فثقلها السياسي النابع من تنظيمها وقوتها وتاريخها في فض الأزمات السياسية يدفعها في ظل فراغ نخبوي سياسي حقيقي إلى البقاء كقوة ضامنة للعملية السياسية، وفق هذا التصور تتطلع المؤسسة العسكرية لممارسة دور الضامن لاحترام جميع المكونات السياسية للنصوص القانونية وحماية التجربة الديمقراطية في الجزائر عبر ضمانها لشفافية ونزاهة الانتخابات دون تدخل في توجيهها، وكذلك التصدي لجميع التجاوزات من كل الأطراف، فهذا المشهد يعكس الواقع السياسي للدولة، ويمثل اعترافا لهذه المؤسسة بجسامة التضحيات التي بذلتها، وهو ما يتوافق مع روح التعديل الدستوري 2016 الذي أشاد بدور الجيش في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بينه وبين الشعب عبر تضحياته في مكافحة الإرهاب.

عودة تدخل المؤسسة العسكرية: مع تعاظم التهديدات الأخيرة الناجمة عن عدم استقرار الوضع على الحدود، وكذلك الشعور بأن البلد مستهدف من طرف القوى الخارجية عبر تصدير الربيع العربي، إضافة إلى المخاطر المترتبة عن محاولات إثارة النعرات الطائفية وتهويل قضايا الأقليات، وبسبب الثقة التي تحظى بها المؤسسة العسكرية من طرف الشعب لتضحياتها الجسيمة في مكافحة الإرهاب وهو ما يعطي دافعا لقبول وساطة مؤسسة الجيش في الأزمات.

رغم أن مساعي تحييد المؤسسة العسكرية كانت واضحة، إلا أنه لم يتوج بانطلاقة جدية نحو بناء دولة المؤسسات وسلطة القانون ودعم المسار الديمقراطي عبر توفر دور فعال لمعارضة سياسية حقيقية، في ظل هذا الوضع قد تضطر المؤسسة العسكرية للتدخل وعدم التفريط في دورها الحاسم .

خلاصة الفصل:

حاولت في هذا الفصل من الدراسة تحليل طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية تحديدا في الإنتخابات الرئاسية، بدءا من انتخابات 2004 إلى غاية 2018 ونهاية العهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة والتحضير لعهدة خامسة.

لقد شرع الرئيس مشروعه القائم على احترافية الجيش والنأي بنفسه عن التدخل في العمل السياسي بإحداث تغييرات عميقة تمت على مراحل في المؤسسة العسكرية، شملت التغييرات أجهزة وتنظيمات قيادة أركان الجيش وعلاقتها بوزارة الدفاع الوطني. بدأت بممارسة الرئيس الفعلية لمنصب وزير الدفاع بدل تفويض هذه صلاحيات هذا المنصب للقيادة العسكرية، ثم استحداث مناصب جديدة في وزارة الدفاع لتنتهي بتغييرات جذرية في جهاز الاستخبارات لتغيير بنيته الهيكلية التي كانت تسمح له بالتدخل في الحياة السياسية.

لقد ساهمت التحديات الجديدة المفروضة على المؤسسة العسكرية في التفرغ لأدوارها الدستورية المتعلقة ببناء مسار الاحترافية والاهتمام بالجانب الاقتصادي من خلال تأسيس صناعات عسكرية، والرهان الأكبر هو مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة وتأمين الحدود

من خلال التطرق لآفاق العلاقة المستقبلية بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية خلصنا لحتمية تراجع التدخل لصالح مؤسسة الرئاسة، وانتهينا بطرح مجموعة من التصورات المستقبلية لعلاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية، أولها الانسحاب التام للجيش من الحياة السياسية، وثانيها الانسحاب التدريجي للمؤسسة العسكرية وآخرها عودة تدخل المؤسسة العسكرية.

الخـاتـمـــة

إن المؤسسة العسكرية في شكلها الحديث تعبر عن مجموع القوات المسلحة والإمكانيات العسكرية للدولة، وتتميز بكونها مؤسسة سيادية عن باقي مؤسسات الدولة، بخصائص ذاتية تعتمد على الهرمية والتراتبية في تنظيمها والانضباط والطاعة في سلوك أفرادها من أجل القيام بمهمة حماية الدولة من أي عدوان خارجي أو مساس وحدتها والعمل على استمرار بقاء الدولة ومهام الدفاع الوطني الذي يقع على عاتقها.

تتميز المؤسسة العسكرية الجزائرية بكونها نشأت نشأة فريدة، فهي سابقة في وجودها عن الدولة لأنها امتداد لجيش التحرير الوطني وجذورها تعود إلى المنظمة الخاصة، ويعود لها الدور الرئيس في نشأة الدولة بعد حسمها للصراع السياسي على السلطة في أزمة صيف 1962 الذي كان استمرارا لهيمنتها على مسار الثورة بعد تحييدها للنخب السياسية، وهو ما منحها مكانة دستورية مرموقة بعد الاستقلال شرعن لها مشاركتها في الشأن السياسي خلال فترة الحزب الواحد، إلا أنها تجاوزت حدود دور المشاركة إلى التأثير الفعال في صنع القرار، ثم ما لبثت أن باشرت استلام السلطة بنفسها بعد حركة جوان 1965، إلا أن جهود الرئيس الشاذلي بن جديد الإصلاحية للإستقلال بالقرار السياسي داخل إطار المؤسسة الرئاسية والحزبية، بعد جملة التغييرات الهيكلية التي مست بنية المؤسسة العسكرية ومحاولة التخلص من القيادات العسكرية المسيسة التي كانت سببا في وصوله إلى السلطة، مقربا جماعة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وتكللت جهوده بعد أحداث أكتوبر 1988 بإلزام المؤسسة العسكرية دستوريا بوظيفتها الدفاعية التي رسمها دستور 1989 ملغيا على المستوى الرسمي أي دور سياسي لها، إلا أن المؤسسة العسكرية ما لبثت أن استعادت قوة تدخلها السياسي عبر جماعة (DAF) دون الاكتراث للمنع الدستوري، وكان ضحيته الرئيس بن جديد نفسه، وتم إيقاف المسار الانتخابي بعد وصول الجبهة الإسلامية للسلطة، مبررة هذا التدخل بثغرة قانونية تمثلت في الفراغ الدستوري، خلف هذا التدخل عدة انعكاسات سلبية على مستوى المؤسسة العسكرية وعلى مستوى الطبقة السياسية وكذلك على مستوى النظام السياسي ومسار التحول الديمقراطي، هذا ما ساهم في فرض عزلة سياسية على النظام القائم وكذا على المؤسسة العسكرية في ظل تردي أمني خطير ودعوات دولية للتدخل الخارجي.

لقد ساهم حجم هذه الانعكاسات في اختيار قادة المؤسسة العسكرية لشخص الرئيس بوتفليقة لكي يرافع عن سمعة الجيش ويفك العزلة عنه ويبدد مخاوف التدخل الأجنبي، إلا أن هذا الاختيار تلازم مع مسعى الرئيس في استعادة كامل صلاحياته الدستورية، وهو ما شكل إيذانا بمباشرته جهودا لتحييد المؤسسة العسكرية وإلزامها بأدوارها الدستورية.

باشر الرئيس بوتفليقة سلسلة من التغييرات العميقة على مستوى البنية الهيكلية والنخب القيادية للجيش، شملت مختلف أجهزة وقطاعات المؤسسة العسكرية خاصة قيادة الأركان وجهاز الاستخبارات في ظل جملة من الرهانات والتحديات مثل استكمال مسار احترافية الجيش وإنشاء قاعدة صناعية هامة، بالإضافة إلى محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي وحماية الحدود من أي اختراق من عصابات التهريب والمتاجرة بالمخدرات، كذلك التصدي للحروب الجديدة كالهجمات الإلكترونية والأمن السيبراني

قبل أن نتطرق إلى التصورات المستقبلية لعلاقة السلطة السياسية بالمؤسسة العسكرية ونبني سيناريوهات محتملة الحدوث، هناك نقطة جد مهمة لا يجب أن نغفل عنها وهي أن مساعي الرئيس لتحييد الجيش عن العمل السياسي كانت لترجيح كفة مؤسسة الرئاسة على حساب المؤسسات السياسية الأخرى، وكذلك إقالة الضباط الكبار وإحالتهم على التقاعد كان دائما مرتبط بالاستحقاقات الرئاسية لاعتراضهم على القرارات المتخذة من طرف الرئاسة خاصة قرارات الترشح لخوض غمار الرئاسيات.

لا يمكن ضمان تراجع تدخل المؤسسة العسكرية عن السلطة السياسية دون استكمال الشروط الضرورية لهذا التراجع في ظل غياب باقي المؤسسات السياسية الأخرى خاصة البرلمان وضعف الطبقة السياسية وتغييب لدور المجتمع المدني.

يمكن في الأخير أن نبني تصورات مستقبلية لعلاقة الجيش بالسلطة حسب المشاهد التالية:الانسحاب التام من الحياة السياسية – الانسحاب التدريجي للمؤسسة العسكرية من الحياة السياسية – عودة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

قائمة المراجع

المصادر

01-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

02-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.

03-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

04-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

05-الكيالي (عبد الوهاب)،**الموسوعة السياسية**. الجزء الثاني، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، 1985.

06-الكيالي (عبد الوهاب)،**الموسوعة السياسية**. الجزء الثالث، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، 1985.

الكتب

اللغة العربية

07-الزبيري (محمد العربي)، **تاريخ الجزائر المعاصر**. ج1، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 1999.

08-الزغيدي (محمد لحسن)، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.

09-بهلول (نسيم)، **أبجديات الثقافة الحربية**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

10-بلحاج (صالح)، **تاريخ الثورة الجزائرية صانعو أول نوفمبر 1954**. الجزائر: دار الكتاب الحديث 2010.

11-بوالشعير (السعيد)، **النظام السياسي الجزائري**. ط2، الجزائر: دار الهدى، 1993.

12-بوالشعير (سعيد)، **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 السلطة التنفيذية**. الجزء الثالث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

13-بوالشعير (سعيد)،**القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1989.

14-بوحوش (عمار)، **التاريخ السياسي الجزائري منذ 1962 إلى يومنا هذا**. الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2014.

15-بوكروح (نورد الدين)، **الجزائر بين السيء والأسوأ: بحث في الأزمة الجزائرية**. الجزائر: دار القصبة، 2000.

16-بشارة (عزمي)، **الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية**. ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

17-جندلي (عبد الناصر)، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**. الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

18-حمدي (عبد الرحمن)،**الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا- معوقات بناء الدولة الوطنية**.الطبعة الأولى، الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2015.

19-لونيسي (رابح)، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**. الجزائر: دار المعرفة، 2000.

20-مهري (عبد الحميد)،**الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، تجربة الجزائر في الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

21-مصباح (عامر)، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

22- عبد الحي (وليد)، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**. ط 1، عمان: دار الحامد، 2015.

23-فركوس (صالح)، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005.

24-شلبي (محمد)، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**. الجزائر: دن، 1997.

اللغــة الأجنبية

25-Jean jaque LA VANUE,**Algérie la démocratie interdite**, Paris: Edition L'harmatten, 1993.

26-Lamchichi (Abderrahim), **L'Algérie en crise**. Paris : l'harmatten, 1991.

27-Rachid TLEMCANI, **Election et élites en Algerie**.Alger: chihabedition, 2003.

28-Yefsah (Abdelkader), **le processus de légitimation du pouvoir militaire et la construction de l'Etat en Algérie**. Paris : Edition autropos, 1982.

مـجــلات علمـيـة

29-الجيش الوطني الشعبي، تنصيب قادة جدد، **مجلة الجيش**، عدد 663، الجزائر: المركز الوطني للمنشورات العسكرية، أكتوبر 2018.

30-الجيش الوطني الشعبي، حصيلة 2018 سنة ثرية بالأحداث،مجلة الجيش، عدد 665، الجزائر: المركز الوطني للمنشورات العسكرية، ديسمبر 2018.

31-سعود (الطاهر)، أدوار الجيش في مراحل الإنتقال في الجزائر، **سياسات عربية**، العدد 24، يناير 2017.

32-عباس (عمار)، التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الاصلاح الدستوريالشامل، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، جوان 2014.

33-صيداوي (رياض)، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة، ج1، **الحوار المتمدن**، العدد 2007.

34-قاسي (فوزية) وبومدين (عربي)، العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري، **سياسات عربية**، العدد 19، مارس 2016.

35-قط (سمير)، إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية- مقاربة بنيوية، **دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 16، جانفي 2017.

مـلتـقيــات

36-سويقات (أحمد)، دور الجيش الوطني من خلال التجربة الدستورية في الجزائر، ورقة مقدمة في ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الاقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 30-31 جانفي 2017.

القـوانـيـن

37-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم 06-01 يتضمن التعديل الدستوري مؤرخ في 2016/3/06 الجريدة الرسمية، عدد 14.

المـذكــرات

38-باباعربي (مسلم)،**الجيش والانتخابات في الجزائر (1991-2004)**. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص التنظيمات السياسية والإدارية جامعة الجزائر، 2005.

39-بوجلال (عمار)، محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة، جامعة قسنطينة، 2011-2012.

40-لعبيدي (مراد)، **المؤسسة العسكرية في الجزائر 1990-2017**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

41-عروس (ميلود)، **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر**. رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة قسم العلوم السياسية، 2010.

الجرائد الإلكترونية

42-بوعمرة (خيرة)، قايد صالح يرد على مقري، 2018/07/26، على الموقع https://www.tsa-algerie;com/ar/ أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/25.

43-بوروينة (فتيحة)، الجزائر: عزل اللواء ساحب وتعيين العميد قائدا للاحية العسكرية الرابعة، **جريدة الرياض**، العدد 13354، 2005/01/15، على الموقع www.alriyadh.com/8835# أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/20.

44-بوروينة (فتيحة)، بوتفليقة ينهي الصراع بين العسكري والسياسي بتعيين وزارة منتدبة للدفاع، **جريدة الرياض**، العدد 13463، 2005/05/04، على الموقع www.alriyadh.com/61888# أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/20.

45-بن داودي (عبد الإله)، قايد صالح ومستقبل الجيش الجزائري، **جريدة الحرة**، 2018/10/23، على الموقع https://www.alhurra.com/a/465496/ أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/22.

46-بن محمد (علي)، صراع الرئاسة والاستخبارات الجزائرية، **قناة الجزائر**، 2015/08/19، على الموقع www.algeriachannel.net ://https أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/20.

47-بن عبد الله (عبد الرزاق)، الجيش الجزائري ينتقد جنرالا متقاعدا، **جريدة الأناضول**، 2018/12/30، على الموقع https://www.sahafahn.net/show394705.html أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/25.

48-حداد (أسماء)، الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الاستراتيجية، **المركز الديمقراطي العربي**، 2017/05/24 على الموقع https://democraticac.de/?p=46703 أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/25.

49-حركة مجتمع السلم، بخصوص تصريح السيد الفريق قايد صالح، **حمس نت**، 2018/07/26، على الموقع https://www.hms.algeria.net/ar/ أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/25.

50-طالب (أشرف)، الأجواء السياسية تلقي بظلالها على الجيش أوت 2004-أوت 2018، **سبق برس**، الموقع http://www.sabqpress.net.politics. تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2019/03/15.

51-كالي (كريم)، محمد السعيد يشيد بحياد المؤسسة العسكرية في الرئاسيات، **جريدة الشروق**، 2009/04/07، على الموقع: https://www.echoroukonline.com/ أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/02/25.

52-لحياني (عثمان)، أحزاب تدعو الجيش لمنع بوتفليقة من رئاسة رابعة، **العربية نت**، 2013/04/17، على الموقع www.alarabia.net/ar، أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/24.

53-مقدم (محمد)، بوتفليقة جنرالا وحيدا في الجزائر، **جريدة الحياة اللندنية**، 2005/02/14، على الموقع: www.alhayat.com/article/1234885 أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2018/03/15.

54-مروان (أحمد)، دعوة بالجزائر لتدخل الجيش في الانتقال الديمقراطي، 2018/07/20، على الموقع https://www.aljazeera.net/أطلع على صفحة الويب يوم 2019/04/25.

55-س (ليلى)، بوتفليقة يمنح قايد صلاحيات واسعة لتسيير وزارة الدفاع، **جريدة صوت الأحرار**، 2013/10/09، على الموقع https://www.djazairess.com/alahrar/112929 أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/20.

56-سيدمو (محمد)، الجيش ليس محايدا لكنه لا يريد التدخل بطريقة التسعينات، **جريدة الخبر**، 2019/01/03 على الموقع https://www.elkhabar.com/press/article/148555/أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/25.

57-عتبي (حمزة)، حرب الارهاب في الجزائر..الخطر القادم من الجنوب ، 2018/06/26 على الموقع https://www.maghrebvoice.com/a/443609.htmlأطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/04/25.

58-رحماني (أنيس)، بوتفليقة أحكم سيطرته على الجيش والنخبة مقطوعة عن الشارع، **وكالة رويترز**، 2009/04/10، على الموقع: https://www.swissinfo.ch أطلع على صفحة الويب بتاريخ 2019/02/25.

59-شريف (إدريس)، العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الانتخابات الرئاسية، **الجزيرة نت**، 2014/03/27، على الموقع: studies.aljazeera.net/ar/reports. أطلع على الويب بتاريخ 2019/04/20.

60-Lahouari Addl, L'armée, La nation et l'Etat en Algerie, confluences en Méditerranée, 1999, http://bit.ly/2k3hpqh. Page Web consulté le 10/03/2019.

فهرس المحتويات

كلمة شكر وتقدير.....أ

الإهـــداء.....ب

الكلمات المفتاحية.....ج

مـقــدمــة.....01

الفصل الأول: نشأة وتطور المؤسسة العسكرية الجزائرية.....15

المبحث الأول: فترة الثورة التحريرية.....16

المبحث الثاني: فترة الحزب الواحد.....22

المبحث الثالث: فترة التعددية الحزبية.....27

المبحث الرابع: المهام الدستورية للمؤسسة العسكرية الجزائرية.....32

خلاصة الفصل.....36

الفصل الثاني:المؤسسة العسكرية والانتخابات الرئاسية.....37

المبحث الأول: الانتخابات الرئاسية 2004.....38

المطلب الأول: المشهد السياسي قبيل انتخابات 2004.....38

المطلب الثاني: عناصر نجاح بوتفليقة.....42

المبحث الثاني: الانتخابات الرئاسية 2009.....43

المطلب الأول: التعديل الدستوري 2008.....43

المطلب الثاني: نتائج الانتخابات الرئاسية 2009.....44

المبحث الثالث: الانتخابات الرئاسية 2014.....46

المطلب الأول: تأثير العلاقة بين أجنحة السلطة.....47

المطلب الثاني: دعوة أحزاب سياسية لتدخل الجيش.....48

المبحث الرابع: الوضع السياسي واقتراب موعد انتخابات 2019.....50

المطلب الأول: مبادرة حركة مجتمع السلم.....50

المطلب الثاني: رد فعل المؤسسة العسكرية.....52

خلاصة الفصل.....57

الفصل الثالث: محددات العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية من 2004 إلى غاية 2018.....58

المبحث الأول: مساعي تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي.....59

المطلب الأول: إعادة الهيكلة بعد انتخابات 2004.....59

المطلب الثاني: إعادة الهيكلة و انتخابات 2014.....64

المطلب الثالث: إعادة الهيكلة قبيل انتخابات 2019.....68

المبحث الثاني: التحديات الجديدة للمؤسسة العسكرية.....71

المطلب الأول: تحديات على المستوى الداخلي.....71

المطلب الثاني: تحديات على المستوى الخارجي.....76

المبحث الثالث: آفاق العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية.....80

المطلب الأول: تقييم مساعي تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي.....80

المطلب الثاني: تصورات مستقبلية لعلاقة السلطة السياسية بالمؤسسة العسكرية.....82

خلاصة الفصل.....84

الخـاتـمــة.....85

قائمة المراجــع.....87

فهرس المحتويات.....93